



مصرف البحرين المركزي  
Central Bank of Bahrain

# التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي



# 2024

## المحتويات

أ.....	المحتويات
ب.....	المقدمة
1.....	تطورات السياسة النقدية
2.....	إدارة السياسة النقدية
2.....	أسعار الفائدة المحلية
4.....	أدوات الدين العام
6.....	تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية
7.....	تطوير الأنظمة التشريعية
10.....	تطورات الأنظمة الرقابية
48.....	تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي
49.....	التراخيص الجديدة
50.....	وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار
51.....	أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية
56.....	إصدار النقد
56.....	البرامج التدريبية
58.....	مشاريع تقنية المعلومات
62.....	حماية المستهلك
63.....	وحدة الاتصال الخارجي
71.....	البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

## المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (36) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.



## تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

## إدارة السياسة النقدية

### لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدار عام 2024، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة النقدية، هذا بالإضافة إلى وضع التوصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

### الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع 5% على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفع مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 5.15% في عام 2024 مقارنة بعام 2023، حيث بلغ 623.518 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2024.

## أسعار الفائدة المحلية

### سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2024 بتغيير أسعار الفائدة حسب الآتي:

- **في 19 سبتمبر 2024**، تم خفض سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 6.25% إلى 5.75%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 6.00% إلى 5.50% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.75% إلى 6.25%، بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 7.00% إلى 6.50%.
- **في 10 نوفمبر 2024**، تم خفض سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.75% إلى 5.50%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.50% إلى 5.25% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.25% إلى 6.00%، بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.50% إلى 6.25%.
- **في 19 ديسمبر 2024**، تم خفض سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.50% إلى 5.25%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.25% إلى 5.00% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.00% إلى 5.75%، بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.25% إلى 6.00%.

## أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لفترة استحقاق ثلاثة أشهر 5.69% في نهاية عام 2024، مقابل 6.51% في نهاية عام 2023. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة استحقاق ستة أشهر 5.55% في نهاية عام 2024، مقابل 6.48% في نهاية عام 2023.

## التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لتلبية احتياجاتها إلى السيولة بالدينار البحريني.

بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف التجزئة مع المصرف المركزي 3.348 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 3.578 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2023 بنسبة انخفاض بلغت 6%.

## التسهيلات المصرفية الإسلامية

### الوكالة

تسهيلات الوكالة هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات البنوك الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) 40.520 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 89.383 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2023 بنسبة انخفاض بلغت 55%.

### تسهيلات مرابحة السلع

تسهيلات مرابحة السلع هي أداة لتوظيف السيولة لدى المؤسسات المالية الإسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والقائمة على الوكالة بالاستثمار لشراء وبيع السلع، وذلك وفقاً لاتفاقية المرابحة الرئيسية الصادرة عن السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)، تم طرحها في يونيو 2024.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لعمليات مرابحة السلع التي قامت بها البنوك الإسلامية مع المصرف المركزي 641.123 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2024.

### خدمة مرابحة الصكوك

خدمة مرابحة الصكوك هي أداة سيولة واقتراض للعملاء والمصارف قائمة على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، تم تطويرها بالتعاون بين مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين.

وقد بلغ مجموع عمليات المرابحة 589 عملية بمبلغ وقدره 5.678 مليار دينار بحريني خلال عام 2024، مقارنة بمجموع 1,246 عملية بمبلغ وقدره 7.682 مليار دينار خلال عام 2023، بنسبة انخفاض قدرها 26٪. هذا وقد بلغت قيمة المتوسط اليومي لعمليات مرابحة الصكوك 22.802 مليون دينار بحريني بمتوسط عمليتين في اليوم خلال عام 2024.

## أدوات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار سندات تقليدية وصكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزانة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية وصكوك الإجارة والمرابحة وأدوات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسهيلات ائتمانية أخرى.

- قام المصرف خلال عام 2024، بإصدار أذونات الخزانة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 70 مليون دينار بحريني وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أذونات خزانة حكومية لفترة استحقاق 6 أشهر بصورة شهرية وبمبلغ 35 مليون دينار بحريني. هذا بالإضافة إلى إصدار أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق 12 شهراً بصورة شهرية وبمبلغ 100 مليون دينار بحريني.
- كما قام مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 43 مليون دينار، وإصدار صكوك التأجير الإسلامية بصورة شهرية لفترة استحقاق 6 أشهر بمبلغ 26 مليون دينار بحريني.
- أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2024، وبطلب من وزارة المالية والاقتصاد الوطني سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 285 مليون دينار بحريني بتاريخ 14 مارس 2024 لفترة استحقاق سنتين وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.125%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 150 مليون دينار بحريني بتاريخ 5 أغسطس 2024 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 5.875%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 185 مليون دينار بحريني بتاريخ 10 نوفمبر 2024 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 5.50%.
- تم تنفيذ إصدار واحد على هيئة سندات تنمية حكومية دولية وإصدارين على هيئة صكوك إجارة ومرابحة إسلامية دولية تحت مظلة البرنامج الافتراضي للسندات والبرنامج التمويلي للصكوك وذلك على النحو التالي:
- في 12 فبراير 2024، قام مصرف البحرين المركزي بتعيين كل من إتش إس بي سي، وبنك البحرين الوطني، وجي بي مورغان، وستاندرد تشارترد بنك، كمنسقين عالميين (Global Coordinators)، وتعيين مدراء رئيسيين (LM's) من أجل تنفيذ إصدارين دوليين، على النحو الآتي:
- المؤسسة العربية المصرفية (Bank ABC)، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، لتنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج التمويلي للصكوك على هيئة (صكوك إجارة بواقع 51% وصكوك

- مرابحة بواقع 49% بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 7 سنوات تنتهي في 12 فبراير 2031 بعائد بلغ 6.00%.
- بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي الأول، وسي تي بنك، لتنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج الافتراضي للسندات على هيئة سندات تنمية حكومية بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 12 سنة تنتهي في 12 فبراير 2036 بسعر فائدة بلغ 7.50%.
- في 5 ديسمبر 2024، عين مصرف البحرين المركزي كل من بنك أبوظبي الأول، وبنك البحرين الوطني، و جي بي مورغان، وبنك دبي الإسلامي، وستاندرد تشارترد بنك، وبنك الكويت الدولي، وبنك المشرق، بصفتهم مدراء رئيسيين للإصدار (ILM's) من أجل:
  - تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج التمويلي للصكوك على هيئة (صكوك إجارة بواقع 51% وصكوك مرابحة بواقع 49%) بمبلغ 1.25 مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 7.5 سنوات تنتهي في 5 يونيو 2032 بعائد بلغ 5.875%.
  - كما قام المصرف خلال عام 2024 بتنفيذ إصدار على هيئة تسهيل ائتماني بمبلغ مليار دولار أمريكي، هذا وبالإضافة إلى تنفيذ إصدار تسهيل ائتماني إسلامي (على هيئة مرابحة السلع الإسلامية) بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي.



## الفصل

# 2

## تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

## تطوير الأنظمة التشريعية التدابير الرقابية والإشرافية

### 1. ورقة استشارية: تعديلات على المتطلبات الخاصة بالأمن السيبراني:

أصدر المصرف في يناير 2024 ورقة استشارية لجميع البنوك ومزودي خدمات الدفع ومقدمي خدمات الأصول المشفرة وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية ويقوم حالياً بدراساتها. تتطلب التعديلات المقترحة من المرخص لهم الاشتراك في خدمة استخبارات التهديدات السيبرانية (cyber threat intelligence service) ومنصة خارجية لإدارة واجهة الهجوم (external attack surface management platform) من أجل تعزيز وضعهم الأمني السيبراني.

### 2. ورقة استشارية: طرق اخطار العملاء:

ضمن جهود المصرف لمراعاة التقدم التكنولوجي والتغيرات في سلوك المستهلك، أصدر المصرف في يناير 2024 ورقة استشارية إلى بنوك التجزئة وغيرهم من المرخص لهم، يحثهم على تقديم مجموعة متنوعة من الأساليب الآمنة لإخطار العملاء فيما يتعلق بالمعاملات والتغييرات في حساباتهم بالإضافة إلى إمكانية اختيار اللغة المفضلة لأي إشعار لعملائها. ويمكن أن تشمل هذه الأساليب إشعارات التطبيق، والبريد الإلكتروني، والرسائل النصية القصيرة، وما إلى ذلك. وقد استلم المصرف ملاحظات بنوك التجزئة وغيرهم من المرخص لهم على الورقة الاستشارية ويقوم حالياً بدراساتها.

### 3. ورقة استشارية: مقترح فصل جديد حول مخاطر أسعار الفائدة في السجل المصرفي:

ضمن جهود المصرف لتعزيز الإطار الرقابي، أصدر المصرف إلى البنوك التقليدية في يناير 2024 ورقة استشارية بشأن فصل جديد مقترح حول مخاطر أسعار الفائدة في السجل المصرفي، حيث تنص المتطلبات على أنه يجب أن تتوافر لدى البنوك المعرّضة لمخاطر أسعار الفائدة ونسبة العائد في السجل المصرفي، السياسات والعمليات والإجراءات والأنظمة والضوابط الملائمة لتحديد تلك المخاطر ومراقبتها وتقليلها. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية ويقوم حالياً بدراساتها.

### 4. المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير 2024 تعميماً إلى جميع البنوك بشأن الورقة الاستشارية التي أصدرتها مؤخراً لجنة بازل للرقابة المصرفية - "الإفصاح عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ" بتاريخ 29 نوفمبر 2023. تشكل الورقة الاستشارية بشأن إطار الإفصاح للدعامة الثالثة جزءاً من نهج لجنة بازل لمعالجة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ على النظام المصرفي العالمي.

كما حث المصرف البنوك على الاطلاع على "مبادئ الإدارة والإشراف الفعالين على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ" التي أصدرتها لجنة بازل في يونيو 2022. وفي هذا الصدد، أصدرت لجنة بازل أيضاً "الأسئلة

الشائعة حول المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ" والتي تناقش، من بين أمور أخرى، القضايا المتعلقة بالتأثير على كفاية رأس المال. كما حث المصرف المرخص لهم بتقديم ملاحظاتهم إلى لجنة بازل على الورقة الاستشارية المذكورة أعلاه في الموعد النهائي المحدد لها.

#### 5. **توزيعات وتحويل أرباح الأسهم – للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:**

قام المصرف في يناير 2024 بإدخال تعديلات على المتطلبات الخاصة بتوزيعات وتحويل أرباح الأسهم للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بعد دراسة مستفيضة. تضمنت تلك التعديلات الآتي: حذف الفقرة "التأكد من أن إجمالي الدخل الشامل كافٍ لتغطية توزيعات الأرباح المقترحة" واستبدالها بالفقرة: "التأكد من أن مبلغ الأرباح المحققة ضمن الأرباح المبقاة (retained earnings) في نهاية العام يكفي لتغطية مبلغ توزيعات الأرباح المقترحة".

#### 6. **متطلبات تقديم خدمات الأصول المشفرة من قبل شركات الاستثمار - المجلد الرابع**

أصدر المصرف في يناير 2024 توجيهات مفصلة لشركات الاستثمار الراغبة في تقديم خدمات الأصول المشفرة. تندرج هذه التوجيهات ضمن فصل الجريمة المالية وفصل الترخيص والتفويض في المجلد الرابع من مجلد توجيهات المصرف. تتضمن التوجيهات إلزام شركات الاستثمار الحصول على موافقة المصرف المسبقة قبل تقديم مثل هذه الخدمات، ويجب عدم القيام بالتعامل في الأصول المشفرة كوكيل. كما تضمنت التوجيهات المتطلبات الخاصة بعمليات نقل الأصول المشفرة والتحويلات المصرفية وإضافة التعريفات ذات الصلة في فهرس المصطلحات.

#### 7. **الخدمات المصرفية المفتوحة:**

أصدر المصرف في مايو 2024 التعديلات بصورتها النهائية وذلك بعد استشارة القطاع المالي ودراسة الملاحظات المستلمة، والتي تسمح للأشخاص الاعتباريين الوصول إلى عروض الخدمات المصرفية المفتوحة. كما تضمنت التعديلات متطلبات إضافية حول إعداد التقارير للمصرف ومتطلبات الإفصاح من قبل البنوك ومزودي خدمات معلومات الحساب (AISPs) ومزودي خدمات بدء الدفع (PISPs). كما يجب على بنوك التجزئة إضافة طريقة "تدفق البيانات الضمني" للحصول على موافقة العميل الأولية والمصادقة.

تسري المتطلبات الجديدة اعتبارًا من 1 سبتمبر 2024، وتدخل متطلبات الإبلاغ/الإفصاح حيز التنفيذ للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024.

#### 8. **ورقة استشارية ثانية: التعديلات المقترحة على فصل كفاية رأس المال (الجزء الثاني)**

أصدر المصرف في يوليو 2024 ورقة استشارية ثانية بعد استلام ملاحظات البنوك على الورقة الاستشارية الأولى الصادرة من المصرف بشأن التعديلات المقترحة على مخاطر الائتمان، ضمن فصل كفاية رأس المال من مجلد توجيهات المصرف - المجلد الأول، تهدف المقترحات الواردة في هذه الورقة الاستشارية إلى تعزيز قياس المخاطر وتحسين مخصصات رأس المال لمخاطر الائتمان. تتناول الورقة الاستشارية الثانية القضايا العملية التي أثارها بعض البنوك التقليدية، وقد استلم المصرف ملاحظات البنوك على الورقة الاستشارية الثانية ويقوم حالياً بدراستها.

## **9. تعديلات على القرارات المتعلقة بالجمعيات المهنية الخاضعة لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية:**

أصدر المصرف ضمن أهدافه لتطوير القطاع المالي في سبتمبر 2024 التعديلات التالية وذلك بعد استشارة القطاع المالي:

- قرار رقم (36) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام اللائحة بشأن الجمعيات المهنية الصادرة بالقرار رقم (27) لسنة 2008، و
- قرار رقم (37) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام نموذج النظام الأساسي للجمعيات المهنية الصادر بالقرار رقم (28) لسنة 2008.

تتضمن هذه القرارات تعديلات بخصوص تشكيل مجلس الإدارة ومدّة وطريقة انتخابهم على أن يكون من بينهم المؤسسات المالية المحلية ذات الأهمية النظامية. كما تضمنت القرارات تعريفاً للمؤسسات المالية المحلية ذات الأهمية النظامية.

## **10. تطبيق الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات:**

أصدر المصرف تعميماً في سبتمبر إلى المرخص لهم وذلك وفقاً للمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 الصادر بشأن تطبيق الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات، حيث سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2025، وعليه يجب على المرخص لهم المؤهلين الاستعداد للتطبيق والالتزام في الوقت المحدد.

يتم تطبيق الضريبة حسب القانون على الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات (DMTT) العاملة في مملكة البحرين، والتي تساوي أو تتجاوز إيراداتها السنوية لمجموعة المشاريع 750 مليون يورو في القوائم المالية الموحدة للكيان الأم النهائي (Ultimate Parent Entity) وذلك لسنتين على الأقل من السنوات المالية الأربع السابقة مباشرة للسنة المالية. وقد حث المصرف المرخص لهم التواصل مع الجهاز الوطني للإيرادات لمزيد من المعلومات.

## **11. ورقة استشارية: مقترح فصل متطلبات المطابقة والملاءمة**

أصدر المصرف ضمن أهدافه لتطوير القطاع المالي، في أكتوبر 2024 ورقة استشارية حول فصل متطلبات المطابقة والملاءمة والتي ستفرض على جميع المرخص لهم.

وسيجل الفصل المقترح محل فصول التدريب والكفاءة في مجلد توجيهات المصرف، والمتطلبات المتعلقة بقسم "المطابقة والملاءمة" لشروط الأشخاص المصرح لهم في فصول متطلبات الترخيص والتصريح في مجلد توجيهات المصرف. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية ويقوم حالياً بدراساتها.

### **12. فصل إصدار وعرض العملات المشفرة ذات السعر الثابت:**

أصدر المصرف في أكتوبر 2024 ورقة استشارية حول فصل إصدار وعرض العملات المشفرة ذات السعر الثابت حيث يتضمن الفصل العديد من المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أنواع العملات المشفرة ذات السعر الثابت المسموح بعرضها، متطلبات وشروط الترخيص ومبادئ موازنة العمل والالتزامات المترتبة عليها. ويقوم المصرف حالياً بدراسة الملاحظات المستلمة.

### **13. قرار رقم (43) لسنة 2024 بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط أمناء العُهد**

أصدر المصرف في نوفمبر 2024 القرار رقم (43) لسنة 2024 والذي يتضمن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط أمناء العُهد وغيرها من المتطلبات. وقد أضاف القرار فئة جديدة من أمناء العهود الفئة (ج) التي يرخص لها بالقيام بجميع خدمات العهود من خلال التعاقد مع مرخص له من مصرف البحرين المركزي بالقيام بخدمات العهود باستثناء أمين العهدة من الفئة (ب)، وذلك للقيام بالأعمال الإدارية والعمليات التشغيلية الخاصة به وبذلك يكون أمين العهدة من الفئة (ج) أمين عهدته تتم إدارته، ويكون المرخص له المتعاقد معه أمين عهدته مفوضاً بالإدارة (Managed Trust Company). ويحل القرار المذكور أعلاه محل القرار رقم (33) لسنة 2018 وبسري اعتباراً من 15 نوفمبر 2024.

### **14. ورقة استشارية: مقترح قانون المقاصة**

أصدر المصرف ضمن أهدافه لتعزيز الإطار الرقابي، في ديسمبر 2024 ورقة استشارية بشأن "قانون المقاصة"، والذي يستند إلى قانون المقاصة النموذجي للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA) ليحل محل القرار رقم (44) لسنة 2014 بشأن إصدار لائحة المقاصة بموجب عقد السوق، والتي أصدرها المصرف في 7 ديسمبر 2014. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية ويقوم حالياً بدراساتها.

## **تطورات الأنظمة الرقابية**

### **إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

خلال العام 2024، قام مصرف البحرين المركزي والجهات الحكومية الأعضاء بلجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الانتهاء من اعداد تقييم ذاتي لإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك للاستعداد للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي (FATF) في مارس 2026. ونتج التقييم على تحديد نقاط الضعف في آليات الرقابة المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب وتطوير خطة عمل مناسبة لضمان للالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF). وتتضمن خطة العمل تعديلات تشريعية وتعزيزات للرقابة وذلك للالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي.

وقد استمرت إدارة المتابعة بالقيام بزيارات التفتيش الميدانية على المصارف والمؤسسات المالية المرخصة والتي تهدف لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. حيث تتركز الزيارات على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط وبالتالي دعم جهود المصرف الرامية الى تعزيز إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن ضمن الجهود لتطوير آلية الرقابة المبنية على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت إدارة المتابعة بتطوير خطة عمل تتضمن العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيق إطار إشرافي متكامل قائم على المخاطر. وتشمل المبادرات (1) تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، (2) توسيع نطاق التفتيش الميداني ليشمل متطلبات تبادل المعلومات المالية، (3) تحسين قاعدة بيانات العقوبات المالية المستهدفة، (4) تطوير تقييم المخاطر المستهدف والقطاعي (الموضوعي)، (5) تطوير منهجية التفتيش الميداني، (6) تطوير منهجية اختيار العينات في التفتيش الميداني، (7) تطوير منهجية الجزاءات والتدابير الإدارية بخصوص مخالفات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (8) تنفيذ برنامج تجريبي لطلبات الإعفاءات من المرخص لهم، (9) وتطوير خطة لتوعية وتوجيه القطاع الخاص. وقد تم الانتهاء واعتماد العديد من المبادرات المذكورة أعلاه في سنة 2024.

وفي العام 2024، قامت إدارة المتابعة بتعزيز التواصل مع المرخص لهم في مساعي للمساعدة في فهم السياسات التنظيمية والتكثيف مع التهديدات الناشئة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتكثيف مع التحولات العالمية الناشئة من خلال الأوراق الاسترشادية والندوات وفعاليات الطاولة المستديرة. وقد قامت إدارة المتابعة بعقد خمس جلسات نقاشية مع ممثلين من جميع المرخص لهم وذلك لمناقشة أبرز التحديات التي يتم مواجهتها من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت إدارة المتابعة بالتنسيق مع المركز الوطني للتحريات المالية فعالية الطاولة المستديرة مع المرخص لهم المتعلقة بعملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لمناقشة التهديدات والثغرات المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وذلك في مساعي لإخضاع القطاع الخاص في عملية تقييم المخاطر على المستوى الوطني.

وأيضاً، قامت إدارة المتابعة هذا العام بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وتخصيص الكوادر المختصة اللازمة لاستيفاء متطلبات مختلف المعايير المتعلقة بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي. حيث قامت الإدارة بالمشاركة في مختلف التقييمات الدولية المتعلقة بتلك

المعايير وذلك من خلال التنسيق مع الإدارات المعنية بالمصرف في الرد على الاستفسارات وجمع البيانات المتعلقة بتقييم الإجراءات التي يتم تنفيذها لتطبيق التبادل التلقائي للمعلومات بمملكة البحرين.

حيث خضعت مملكة البحرين للجولة الثانية من مراجعة النظراء لفعالية التبادل التلقائي للمعلومات ("AEOI") التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وكجزء من الاستعدادات للمراجعة، قامت وحدة تبادل المعلومات المالية ("EOFI") بصياغة سياسات وإجراءات الامتثال للوحدة واعتماد آلية تقييم المخاطر المتعلقة بامتثال المؤسسات المالية لمعايير التقارير المشتركة ("CRS").

وأجرى فريق التقييم التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) زيارة ميدانية إلى مملكة البحرين حيث تم عقد اجتماعات مع إدارة المتابعة في مصرف البحرين المركزي وممثلين من الجهات الحكومية وممثلين من القطاع المالي. وقد تلخصت النتائج بامتثال المصرف بالمتطلبات وذلك من خلال امتلاك استراتيجية شاملة للامتثال بالمعايير المتعلقة بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية المرخصة بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير بشكل صحيح. حيث تلخصت النتائج الأولية على تقييم مملكة البحرين بـ "متوافق إلى حد كبير" بالنسبة لمدى فاعلية تطبيق المعايير الأنفة الذكر وفق المسودة الأولية للتقرير.

وعلى صعيد معايير الجوهر الاقتصادي، خضعت مملكة البحرين لعملية تقييم كفاءة الآلية المتبعة في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية لمتطلبات المعايير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وقد تلخصت النتائج بامتلاك المصرف آلية رقابة متكاملة والقدرة اللازمة لتقييم المخاطر المتعلقة بالتقارير المعنية. وتطبيقاً للمعايير السابقة الذكر، قام المصرف بجمع التقارير المطلوبة من المؤسسات المالية المعنية والمتعلقة بمعايير الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) وإرسالها إلكترونياً إلى الدول المعنية. كما قام المصرف بجمع التقارير من المؤسسات المالية المعنية وتقييم المخاطر المتعلقة بمعايير الجوهر الاقتصادي حيث تلخصت النتائج بامتثال المؤسسات المالية المعنية لمعايير الجوهر الاقتصادي.

## إدارات الرقابة المصرفية

### الهدف الأول: تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي:

واصل مصرف البحرين المركزي المراقبة الاستباقية للبنوك والمؤسسات المالية بهدف حماية مصالح مستخدمي الخدمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي من خلال توظيف تقنيات الإشراف على المخاطر. وعليه، اتخذ مصرف البحرين المركزي، الإجراءات التالية خلال عام 2024:

#### 1. مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري:

في إطار جهوده لتقييم أداء مجالس الإدارة، واصل المصرف المركزي مراجعة التقارير السنوية لحكومة

الشركات المستلمة من المرخص لهم. وشمل هذا التقييم مراجعة حضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس، وهيكل اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، كما التأكد من تعيين أعضاء مستقلين من ضمن أمور أخرى. بالإضافة الى ذلك، قام المصرف بمراجعة الهيكل التنظيمي للمرخص لهم بما في ذلك خططهم للتعاقد الوظيفي (Succession Plan).

## 2. تعرضات الأطراف ذات الصلة:

واصل المصرف المركزي مراقبة تعرضات الأطراف ذات الصلة لدى البنوك المحلية بشكل شهري بهدف الحد من مخاطر التركيز وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عن المصرف.

## 3. مراقبة محفظة القروض المتعثرة:

في إطار جهوده الاستباقية لمراقبة جودة الأصول لدى البنوك، قام المصرف المركزي بمراقبة محفظة القروض المتعثرة بشكل ربع سنوي، وذلك بهدف تتبع أي تغييرات غير طبيعية فيها.

## 4. البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBs):

واصل المصرف المركزي مراقبة وتقييم أداء بنوك الـ D-SIB عن كثب من خلال اجراء مراجعات ربع سنوية وعقد اجتماعين دوريين مع كل بنك خلال العام، والاذان تم فيهما نقاش مختلف القضايا الرقابية، بما في ذلك أدائها إلى جانب أداء تقييم شامل لخطط التعافي (RRPs) المقدمة من D-SIBs بشكل سنوي.

## 5. مراقبة مستوى التعرضات العقارية:

واصل المصرف المركزي مراقبة التعرضات العقارية للبنوك بشكل ربع سنوي بهدف الحد من مخاطر التركيز في القطاعات المتقلبة.

## 6. تنفيذ مبادرات:

واصل المصرف المركزي نهجه في تعزيز استخدام التكنولوجيا في تحسين الخدمات المصرفية وآليات مكافحة الاحتيال، وبناءً على ذلك، فرض المصرف على البنوك استخدام نظام إدارة مخاطر الاحتيال (Fraud Risk Management System) واستخدام تقنية التحقق من الهوية (IDV) في عمليات تسجيل العملاء رقمياً بالإضافة إلى التحقق من الهوية قبل اتمام المعاملات المصرفية.

## 7. الاجتماعات الرقابية الدورية:

عقدت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية اجتماعات دورية مع المرخص لهم خلال العام والتي تناولت نقاش أدائهم خلال العام، وتوجههم الاستراتيجي للمستقبل وغيرها من القضايا الرقابية ذات الصلة.



**8. اجتماع حول البيانات المالية:**

واصل المصرف المركزي عقد اجتماعات ثلاثية بشكل سنوي مع البنوك والشركات المالية بحضور المدققين الخارجيين لمناقشة النتائج المالية للسنة قبل اعتمادها من قبل مجالس إدارات البنوك للموافقة عليها. وشملت المناقشات مسائل متعلقة بإقرار الإيرادات وممارسات التقييم، والأصول المتعثرة، وقائمة المخصصات، من بين أمور أخرى.

**9. اجتماعات الكليات الرقابية:**

قام مصرف البحرين المركزي خلال العام بحضور اجتماعات الكليات الإشرافية التي نظمتها السلطات الرقابية في كل من المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والهند، بهدف تعزيز الرقابة على المرخصين من البنوك الأجنبية.

**10. إطار العمل للخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking):**

واصل مصرف البحرين المركزي مراقبة تنفيذ المرخص لهم وتطبيقهم للمرحلتين الأولى والثانية من إطار العمل للخدمات المصرفية المفتوحة الجديد بهدف ضمان امتثالهم لمتطلبات المصرف.

**11. الدراسات/الاستطلاعات:**

قام المصرف المركز بعمل عدد من الاستطلاعات خلال العام في إطار سعيه لتعزيز جودة الخدمات المصرفية كجزء من نهجه الرقابي الاستباقي.

**الهدف الثاني: تقديم مستوى ملائم من الحماية للمتعاملين في القطاع المالي:****12. الالتزام بـ "ميثاق أفضل الممارسات" حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات المصرفية:**

واصل المصرف المركزي مراقبته للالتزام للبنوك والمؤسسات المالية، وذلك بهدف ضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات والتصرف بشكل عادل ومسؤول ومعقول في التعامل مع العملاء.

**13. الاجتماع مع البنوك حول التركيز على العملاء:**

واصل المصرف المركزي عقد اجتماعات مع البنوك للتأكيد على ضرورة نشر ثقافة التركيز على العملاء في المؤسسة إلى جانب تحسين جودة تقديم الخدمات للعملاء وتحديد المساءلة والمسؤولية الإدارية عند خدمة العملاء المتضررين. كما استعرضت الاجتماعات مدى تقدم البنوك في تحقيق النتائج المرجوة لإرضاء العملاء والعمل على التعجيل بحل شكاويهم.

**الهدف الثالث: تعزيز الشفافية والالتزام بضوابط السوق:**

يهدف تقليل المخاطر على النظام المالي والمستهلكين وتعزيز الشفافية وضوابط السوق، واصل مصرف البحرين المركزي رقابته الصارمة والإشراف على امتثال المرخص لهم بمتطلبات المصرف تماشياً مع إرشادات بازل 3.

#### 14. الإفصاح العام من قبل البنوك:

واصل المصرف المركزي بشكل مستمر بمراقبة إفصاحات البنوك لأصحاب المصالح بما في ذلك التزامها بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاحات العامة وذلك بهدف تعزيز الشفافية ومتطلبات الإفصاح لأصحاب المصالح.

#### 15. الاجراءات التنفيذية:

واصل المصرف المركزي حث المرخص لهم على التقيد بأعلى معايير الالتزام، وذلك بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي، وكذلك تعزيز انضباط السوق. وبناء على ذلك، وكما هو منصوص عليه في المادة 38 من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية في المصرف المركزي باتخاذ إجراءات جزائية ضد اثنين من المرخص لهم، بما فيه فرض غرامات مالية خلال العام 2024.

#### إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

خلال عام 2024، واصلت إدارة الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية التركيز على تعزيز الرقابة على كل من البنوك ومقدمي الخدمات المساعدة، وتطوير الموظفين من خلال الالتحاق ببرامج التدريب ذات الصلة. وتعمل إدارة الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية دائماً على زيادة التعاون مع الإدارات الرئيسية في مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك وحدة السياسات والتراخيص والشكاوى وإدارة الخدمات المصرفية.

شاركت إدارة الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية على نطاق واسع مع إدارة التراخيص في تقييم الطلبات الجديدة للعديد من الشركات التي تسعى للحصول على ترخيص من مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك خدمات الدفع، خدمة معلومات الحسابات، خدمة مزودي الدفع، والاستشارات الشرعية، ومنصة التمويل الجماعي.

كما استقبلت الإدارة العديد من المرخص لهم الذين يعملون بموجب كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي المجلد 5، النوع 7 (مقدمو الخدمات المساعدة) والذي يعكس الاقتصاد المتنامي في البحرين في قطاع التكنولوجيا المالية. كما عملت الإدارة مع المرخصين الجدد لوضع الأساس من خلال إرسال دليل طريق الامتثال (Compliance Road Map) الذي يقودهم إلى إطار امتثال مناسب يساعدهم على تسهيل وتحسين أعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الإدارة مع وحدة التكنولوجيا المالية بالمصرف ووحدة السياسات الرقابية في اجتماعات مع مقدمي خدمات معلومات الحساب "AISPs" ومقدمي خدمات مزودي الدفع

"PISPs" لمساعدة هذا النوع من المرخصين على توسيع نطاق خدمة المصرفية المفتوحة وبالتالي تعزيز الخدمات المتاحة للمجتمع في البحرين.

كما عملت الإدارة بشكل وثيق مع وحدة السياسات الرقابية في مصرف البحرين المركزي للمساعدة في تغيير متطلبات مجلد التوجيهات لتناسب مع احتياجات المرخص لهم، وتشمل هذه التغييرات، على سبيل المثال لا الحصر، تقييمات الملاءمة والصلاحيات للأشخاص المعتمدون (Approved Persons)، وإدارة مخاطر الائتمان، ومتطلبات خدمات الدفع الخدمات المصرفية المفتوحة.

وعلاوة على ذلك، ونظرًا للعدد المتزايد من عمليات الاحتيال، فقد قامت الإدارة بعقد اجتماعات مع البنوك لفهم أساس هذه الاحتمالات والعدد المتزايد من الحالات خلال العام. كما أصدرت تعليمات للعديد من البنوك لتعزيز مراقبة الاحتيال وخدمات الأمن من خلال إرسال تعليمات متعددة تتوافق مع نقاط الضعف عند كل بنك. تضمنت هذه التعليمات المتعلقة بتدابير الأمن والوقاية من الاحتيال، تسجيل العملاء من خلال التطبيقات الرقمية وأحكام Apple Pay و Google Pay وطرق الدفع الأخرى. بالإضافة إلى ما سبق، قامت إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بجدولة اجتماعات مع البنوك للتركيز على أهمية الالتزام بقرار رقم (43) الصادر من قبل وزارة الصناعة والتجارة المتعلق بالمدفوعات المتعلقة بالمعاملات التجارية للمنشآت التجارية وتشجيعهم على توضيح عملية فتح الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعملائهم وعدم تعقيد العملية لهذه الأنواع من الشركات. واصلت الإدارة التركيز على تطوير معارف ومهارات موظفيها من خلال تسجيلهم في دورات تدريبية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (المهارات الفنية والمهارات الشخصية). علاوة على ذلك، شارك موظفو الإدارة في مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية افتراضية وفعالية، بما في ذلك برامج تنمية المهارات الشخصية المصممة لتعزيز القيادة ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT / AML) التي يقدمها مكتب مراقب العملة (OCC).

وأخيراً، استقبلت الإدارة وفود من الخارج نظراً لأهمية تبادل الخبرات مع الجهات التنظيمية الزميلة، لمواصلة تعزيز الرقابة على مقدمي الخدمات والبنوك الإسلامية، من أجل ضمان النمو في القطاعات محلياً وعلى المستوى الإقليمي. استقبلت الإدارة خلال عام 2024 وفوداً من الأردن واليمن وقد استفاد جميع الحضور من النقاشات التي جرت في هذه اللقاءات.

## إدارة التفتيش

### إطار العمل القائم على المخاطر (CMORTALE)

نفذت إدارة التفتيش زيارات تفتيشية في عام 2024 عبر مختلف الجهات المرخصة، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار والكيانات المتخصصة وخدمات الأصول المشفرة و وحدات الاستثمار

المؤسسي، لتقييم أطر الرقابة الخاصة بها وتحقيق أهداف الرقابة الميدانية

اعتمدت الإدارة نهج التفتيش المرتكز على المخاطر باستخدام منهجية (CMORTALE)، والتي شملت عناصر التقييم التالية: كفاية رأس المال، جودة الإدارة، المخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر، الشفافية والإفصاح، جودة الأصول، السيولة والأرباح.

تقيم هذه المنهجية ملف المخاطر للجهات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، بهدف تعزيز سلامة المؤسسات المالية. تتضمن نتائج التفتيش دعوة الجهات المرخصة لضمان الإدارة الفعالة وتحديد الإجراءات التنظيمية اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تقليل مخاطر الإفلاس وحالات الخسائر للمودعين أو المستثمرين؛ وبالتالي، ضمان حماية المستهلك والتقليل من فقدان الثقة في السوق.

### تحسينات في منهجية تصنيف المخاطر

نظرًا للتطور المستمر في المشهد التنظيمي العالمي، والمخاطر الناشئة، والبيانات الصادرة عن الهيئات العالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS)، واصلت إدارة التفتيش جهودها خلال العام لتعزيز منهجية تقييم المخاطر وتصنيف مخاطر الأعمال لدى الجهات المرخصة، وفشل الرقابة، والمخاطر النظامية، وتقييم المخاطر الناشئة عن المنتجات المالية المبتكرة. خلال العام، قامت إدارة التفتيش بمراجعة وتحديث منهجية تصنيف المخاطر. تقديرًا للطابع المتنوع لمخاطر الجهات المرخصة المصرفية وغير المصرفية ومع الأخذ في الاعتبار نمو التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات المساندة، تم إعداد منهجية وأساليب حسابية منفصلة لفئات مختلفة من الجهات المرخصة. مكّنت النماذج المنفصلة للبنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، شركات التأمين، شركات الاستثمار، ومقدمي الخدمات المتخصصة من تقديم تصنيف دقيق وممثل للمخاطر. تم تضمين الإطار المعزز في تجارب تصنيف المخاطر قبل وبعد التفتيش.

### مراجعات نماذج الأعمال

تماشيًا مع التوجيهات الصادرة عن لجنة بازل، تم تطوير وتنفيذ منهجية مراجعة نماذج الأعمال المعرزة كجزء من عملية التفتيش لتقييم استدامة نماذج الأعمال للجهات المرخصة. يحدد إطار تقييم نموذج الأعمال أوجه الضعف في نماذج الأعمال مثل التوقعات التجارية غير الواقعية، الرغبة في المخاطر غير المستدامة، تراجع الوضع التنافسي، القصور في الإدارة، والإهمال في تلبية احتياجات المستهلكين. يتطلب المشهد المتغير لقطاع المال إعادة تصميم نماذج الأعمال، ويهدف إطار تقييم نموذج الأعمال الجديد إلى توعية المؤسسات المالية بنقاط ضعفها الاستراتيجية مقارنة بالمعايير العالمية.

### المبادرات في 2024 - الرقمية، التحقق من النماذج، ومراجعات الحوكمة البيئية والاجتماعية

## والمؤسسية (ESG)

- نظرًا للزيادة السريعة في الرقمية في قطاعات البنوك وغير البنوك، واصلت إدارة التفتيش تطوير إجراءاتها لتقييم الجهات المرخصة بفعالية. شمل الإطار الجديد عناصر مراجعة ميدانية إضافية مثل:
- مراجعة النماذج / الأنظمة باستخدام الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة
  - أنظمة تقييم الاحتيال في الوقت الفعلي
  - الأنظمة الأمنية عبر النقاط الطرفية (بما في ذلك الأمن على الهواتف المحمولة)
  - إطار أنظمة الدفع ، مثل مراجعات مدفوعات ابل (Apple Pay) ومراجعات مقدمي خدمات الدفع في مجالات الإصدار، الاستحواذ، والتشغيل البيئي
  - البنوك المفتوحة، شركات التكنولوجيا المالية، وشركات التأمين
  - منصات التمويل الجماعي
  - هياكل الأعمال الاستثمارية والمخاطر المرتبطة بها
  - نماذج تقييم كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP) واختبارات الاجهاد
  - إدارة السيولة وترتيبات التمويل الطارئ

مع هدف التكيف مع الإطار التنظيمي المتغير، وسعت الإدارة إطار التفتيش ليشمل تقييم الفجوات في ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) للجهات المرخصة.

## مخاطر الأمن السيبراني

أدى التحول الرقمي في القطاع المالي إلى زيادة التركيز على مخاطر الأمن السيبراني وأدوات الرقابة المرتبطة بها. خلال العام، واصلت إدارة التفتيش تعزيز برنامج تدقيق الأمن السيبراني وعززت مراقبة الأمن السيبراني باستخدام أدوات ومنصات مؤتمتة متخصصة في تقييم الجانب الخارجي للجهات المرخصة ومسح أصولها المعلنة أو القابلة للوصول علنًا؛ مما يتيح للإدارة المزيد من التمعن حول الأصول الجانب القابل للهجوم، وفي نفس الوقت يسمح بإجراء تحليل موازٍ للجهات المرخصة داخل نفس الصناعة ومقارنة مخاطر الأمن السيبراني. قامت الإدارة بمراجعة خطط الاحتيال السيبراني واستجابة الحوادث للجهات المرخصة وقدمت التوصيات المناسبة من خلال نتائج التفتيش.

## مراجعة مخاطر الاحتيال

خلال العام، أجرت إدارة التفتيش العديد من الفحوصات حول عمليات الاحتيال الإلكترونية، بهدف حماية العملاء في مملكة البحرين. في ملاحظات المراجعات الميدانية، أكدت الإدارة على ضرورة وجود مراقبة آلية للاحتيال في الوقت الفعلي للبنوك التي تمتلك بصمة إلكترونية، وأكدت على ضرورة التقاط إشارات الإنذار

المبكر، واكتشاف الاحتيال في الوقت الفعلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية لضمان بيئة أعمال مستقرة وأمنة للمستهلكين والشركات في المملكة.

## حماية المستهلك وتقييم السلوك

في إطار تحقيق الهدف الإشرافي الأساسي المتمثل في حماية المستهلك، واصلت إدارة التفتيش فحص ممارسات حماية المستهلك باستخدام إطار تقييم مفصل يشمل مراجعة الاستراتيجية، والحوكمة، والثقافة، ومدى ملاءمة تصميم المنتجات، والمعاملة العادلة والمنصفة للمستهلكين، وملاءمة الإفصاح، وخصوصية البيانات. خلال العام، تم التركيز بشكل كبير على مراجعة تعارض المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والتخطيط للخلافة، وإطار الإبلاغ عن المخالفات، وركزت الإدارة على حماية المستهلك عبر دورة حياة المنتج بدءًا من التصميم، والتنفيذ، والإدارة والتغيير.

## الخصوصية من البداية

واصلت إدارة التفتيش دعم تنفيذ قانون حماية البيانات الشخصية لمملكة البحرين في القطاع المالي. وتحقيقًا لهذه الغاية، عززت إدارة التفتيش منهجية الرقابة الميدانية لمراجعتها لمدى امتثال التراخيص لقوانين الخصوصية. كما كثفت الإدارة مراجعتها لآليات الموافقة، سواء في النماذج التعاقدية المادية أو الاتفاقيات عبر الإنترنت أثناء دمج العملاء. كما قامت بتقييم الرقابة المستمرة على البيانات أثناء التخزين والنقل وانتهاكات أي بند من بنود قانون الخصوصية جنبًا إلى جنب مع التركيز على الحوكمة والضوابط لضمان حماية الخصوصية. علاوة على ذلك، أكدت الإدارة على دور التكنولوجيا في إدارة خصوصية البيانات، والمعروفة أيضًا باسم الخصوصية من خلال التصميم.

## مشروع الامتثال

خلال العام، قامت إدارة التفتيش بتنفيذ مشروع امتثال واسع النطاق لتحديد أولويات الرقابة للسنوات القادمة. ويهدف هذا التمرين إلى تقييم الانتهاكات الشائعة التي تم تحديدها خلال عمليات التفتيش الميدانية التي أجراها مصرف البحرين المركزي عبر البنوك في السنوات الأخيرة. ويتمثل الهدف الشامل في توفير فهم شامل لإدارة المخاطر المتكررة والحوكمة والعيوب التشغيلية داخل القطاع وتداعياتها المحتملة على الاستقرار النظامي. ومن خلال اتباع إطار الرقابة القائم على المخاطر، يتم تحليل هذه الانتهاكات لتحديد إشارات الإنذار المبكر لهشاشة البنوك والضعف النظامي، مما يوفر رؤى قيمة لتشكيل أولويات الرقابة. وتشمل الدراسة كل من البنوك المحلية وفروع المؤسسات الأجنبية العاملة داخل البحرين، مما يضمن رؤية شاملة لتحديات القطاع. وتشمل مجالات المخاطر الرئيسية التي تم فحصها إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر

السيولة والمخاطر التشغيلية وحماية المستهلك والحوكمة. وتؤكد النتائج على أهمية مواصلة الممارسات مع المتطلبات التنظيمية وتعزيز الرقابة الاستراتيجية ودعم أطر الامتثال للتخفيف من المخاطر الناشئة وحماية الاستقرار المالي. ويضع هذا التقرير أيضاً الأساس لتحديد الأولويات الحاسمة للامتحانات الميدانية في العام المقبل، مما يضمن اتباع نهج استشاري للإشراف.

### مبادرات التنمية المهنية المستمرة (CPD)

مدفوعةً بالالتزام الراسخ بتطوير الكفاءات المهنية استجابةً للتركيز التنظيمي المتزايد على ممارسات إدارة المخاطر القوية والأثر التحولي للتكنولوجيا المالية على النماذج المالية التقليدية، استمرت إدارة التفتيش في جهودها لتعزيز خبرات الموظفين من خلال المبادرات الخاصة بالتنمية المهنية المستمرة. ومن خلال تحديد وتنفيذ برامج تدريب مستهدفة، سعت الإدارة إلى تجهيز فريقها بالمهارات والرؤى اللازمة لتقييم الاتجاهات الناشئة وأطر إدارة المخاطر ضمن القطاع المالي بشكل فعال.

بالإضافة إلى معالجة الاحتياجات التدريبية الفردية لفريق التفتيش، شارك العديد من أعضاء الموظفين في برامج بارزة، بما في ذلك برنامج تطوير المهارات الإشرافية لمصرف البحرين المركزي وبرنامج تدريب المحاسبة الجنائية، مما عزز من مهاراتهم المهنية خلال العام.

### إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2024 على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية. يهدف المصرف إلى خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، وذلك من خلال ترخيص مؤسسات مالية مناسبة والتشجيع على التنوع والإدراج والتداول في أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، إضافةً إلى تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة المؤسسات المالية المرخص لها. وقد تم الاعتماد على العمل والإشراف الدقيق لحماية القطاع من المخاطر المحتملة، مع ضمان مراعاة كافة الأطراف المعنية في أسواق المال بالوفاء بالالتزامات وتعزيز ثقة المستثمرين.

في إطار مبادرة المصرف لتعزيز الابتكار المالي وترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي رائد في الاقتصاد الرقمي، يواصل المصرف اعتماد نهجاً استباقياً عند تشكيل إطاره التنظيمي، على نحو يمكن المستثمرين من تبني الأصول المشفرة والاستفادة من مزايا هذه التقنيات الناشئة مع ضمان أعلى مستويات الحماية والعمل على الحد من جميع المخاطر المحتملة.

## التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي

### • تحديث مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال

في يناير 2024، تم التعديل على الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering & Combating Financial Crime ("AML")) من مجلد التوجيهات السادس الصادر وبالأخص متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء (Customer Due Diligence)، حيث تم إلغاء إلزامية التحقق من "مكان الميلاد" للأشخاص الطبيعيين أثناء عملية العناية الواجبة للعملاء.

في أغسطس 2024، أصدر مصرف البحرين المركزي تعديلات على عدة فصول من مجلد التوجيهات السادس، وذلك تماشياً مع اعتماد بورصة البحرين ("البورصة") لآلية بديلة لصناعة السوق تهدف إلى تحسين السيولة، تحت مسمى "BHB Market Making Guidelines". كما شملت هذه التعديلات إعادة تسمية الإطار الحالي ليصبح "Liquidity Enhancement Program"، الذي كان يُعرف سابقاً بـ "Market Making".

### • الورقة الاستشارية حول مسودة الإطار التنظيمي لإصدار وعرض الأصول المشفرة المستقرة (Stablecoins)

ضمن مبادرة المصرف لتطوير سوق الأصول المشفرة، نشر المصرف في أكتوبر 2024 ورقة استشارية حول الإطار التنظيمي الجديد لإصدار وطرح الأصول المشفرة المستقرة. سيتيح هذا الإطار لمصدري الأصول المشفرة المستقرة إصدار وطرح أصول مشفرة مستقرة مدعومة بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو أي عملة نقدية أخرى يتم اعتمادها من قبل المصرف. كما يهدف هذا التنظيم لتقديم توجيهات شاملة بشأن المتطلبات الرقابية، بما في ذلك معايير العمل والالتزامات المستمرة للمصدرين، والأصول الاحتياطية وحقوق الاسترداد، ومتطلبات الورقة البيضاء للأصول المشفرة المستقرة، بالإضافة إلى حوكمة التكنولوجيا والأمن السيبراني وغيرها.

### استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية

في ديسمبر 2021، أطلقت حكومة البحرين استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية والتي تهدف من خلال مختلف مبادراتها إلى تعزيز دور بورصة البحرين كبورصة رائدة في المنطقة. يتابع المصرف دعم البورصة لتطوير عملياتها بهدف تعزيز قطاع أسواق المال، ودعم الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل نوعية، وتعزيز بيئة الاستثمار.

تواصل فريق العمل المشكلة من إدارة مراقبة الأسواق المالية بالمصرف وشركة بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة العمل على المبادرات التي تندرج ضمن استراتيجية تطوير أسواق المال، والتي من ضمنها تشجيع الإدراج في سوق البحرين الاستثماري، والعمل على انضمام بورصة البحرين لمؤشر الأسواق الناشئة، وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج مع دول مجلس التعاون الخليجي، وربط أنظمة المقاصة والتسوية والإيداع المركزي إقليمياً ودولياً.



## الرقابة على الأسواق وشركات المقاصة وأعضائهم ومزودي خدمات الأصول المشفرة

خلال عام 2024، واصلت الإدارة عملها بتعزيز الشفافية والعدالة والكفاءة في أسواق رأس المال في المملكة لضمان استمرارية تشغيل البنية التحتية اللازمة لسوق آمن وفعال. أولت الإدارة اهتمامًا خاصًا لتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتحسين فعالية الرقابة. تمت المراقبة المستمرة لامثال المرخص لهم بالقواعد المعمول بها من خلال المراجعات الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية. كما وقامت الإدارة بتقييم المؤشرات الكمية والعوامل النوعية بشكل مستمر، بما في ذلك حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، لضمان استقرار وسلامة المستثمرين في السوق. كما قامت الإدارة من خلال التعاون مع الإدارات والأقسام المعنية بالمصرف بمراجعة طلبات الترخيص، وصياغة القواعد والقوانين، وضمان الامتثال الكلي للمرخص لهم، بما يكفل تحقيق الأهداف التنظيمية الشاملة مع استمرارية السعي لتطويرها. من الجدير بالذكر أن سوق الأصول المشفرة في مملكة البحرين قد شهد نموًا ملحوظًا من حيث عدد مزودي الخدمات المرخص لهم ونوع الأنشطة والخدمات المقدمة. إذ ارتفع عدد مزودي خدمات الأصول المشفرة المرخص لهم من 5 إلى 7 شركات خلال عام 2024، حيث منح المصرف ترخيص مزود خدمة الأصول المشفرة - الفئة الرابعة لشركة أتمي ش.م.ب (مقفلة) ("أتمي") (ATME B.S.C. (c))، و ترخيص مزود خدمة الأصول المشفرة - الفئة الثانية لشركة بت أويسيس بحرين ذ.م.م. (BitOasis Bahrain W.L.L.) .

بالإضافة إلى ذلك، منح المصرف موافقته المبدئية لخمس شركات أخرى وذلك للحصول على تراخيص الأصول المشفرة، بشرط استيفاء شروط ومتطلبات الترخيص.

كما أسهمت التعديلات على الإطار التنظيمي للأصول المشفرة في تحفيز المرخص لهم لتوسيع نطاق أنشطتهم لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المستحدثة مثل مشتقات الأصول المشفرة (العقود الآجلة والخيارات)، والتداول خارج السوق، وصناعة السوق، والمنتجات المهيكلية المرتبطة بالأصول المشفرة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة حاليًا بشكل وثيق مع شركة أتمي المرخص لها مؤخرًا لتقديم خدماتها كمستشار للرموز الرقمية، بما في ذلك تشغيل منصة لإصدار الرموز الرقمية كنشاط مستحدث سيتم طرحه في السوق. جدير بالذكر أن تقديم الأنشطة المذكورة كان مشروطًا بالحصول على الموافقات اللازمة من المصرف، الى جانب إثبات قدرة المرخص لهم على تقديم النشاط، مع تقييم كافة التدابير المتخذة للحد من المخاطر المرتبطة بها.

كجزء من ممارساتها الرقابية، عقدت الإدارة اجتماعات احترازية لعام 2024 مع جميع مرخصيها. فيما يتعلق بمؤسسات سوق المال التقليدية، عقدت الإدارة الاجتماعات تحت عنوان "التكنولوجيا، التحول الرقمي، والتشغيل الآلي"، حيث شملت الاجتماعات مراجعة أداء المرخص لهم في العام الماضي، وتوجهاتهم الاستراتيجية المستقبلية بشكل عام وبالأخص فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتحول الرقمي والتشغيل الآلي، وغيرها من المواضيع الرقابية ذات الصلة. أما فيما يتعلق بمقدمي خدمات الأصول المشفرة، عقدت الإدارة

الاجتماعات تحت عنوان "حفظ وإدارة محافظ أصول العملاء"، حيث قامت الإدارة بإجراء مراجعة شاملة للممارسات المتبعة من قبل المرخص لهم فيما يتعلق بالتعامل مع أصول العملاء، والمعايير التكنولوجية وتدابير الأمن السيبراني الخاصة بحماية محافظ أصول العملاء، بالإضافة الى السياسات ذات العلاقة، كما تم مناقشة عدد من المسائل الراهنة التي تواجه المرخص لهم. خلال السنة، قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية بدعم الشركات ذاتية التنظيم، بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة، لتحديث وإصدار قواعد جديدة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية التي من شأنها أن تعزز كفاءة الأسواق. قامت بورصة البحرين بإصدار قواعد جديدة لصناعة السوق، كما أصدرت إطاراً جديداً للبيع على المكشوف بالتعاون مع شركة البحرين للمقاصة. كما أجرت البورصة تعديلات على قواعد سوق البحرين الاستثمائي وقواعد الإدراج. وعلوة على ذلك، وفي إطار جهودها لتعزيز كفاءة السوق، قامت شركة البحرين للمقاصة بتطبيق إطار العمل الجديد "التسليم مقابل الدفع".

### سوق الاصدارات الأولية والإدراج

- قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال العام 2024، بإصدار موافقتها على 55 نشرة إصدار (بالمقارنة مع 61 نشرة إصدار لعام 2023)، بعد التأكد من اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، على النحو الآتي:

نوع الإصدار	طريقة الطرح	قيمة الإصدارات (بالدولار الأمريكي)	عدد الإصدارات
الأسهم العادية	الاكتتاب الخاص	1,999,217,356	25
	الاكتتاب العام	10,154,739	1
	الاكتتاب العام	1,720,000,000	1
السندات التقليدية	حكومية	1,000,000,000	1
	الاكتتاب الخاص	8,000,000,000	3
الخصائص الرأساليتمن الفئة "1" القابلة للتحويل أدوات الدين ذات الصكوك الإسلامية	الاكتتاب الخاص	400,000,000	1
	حكومية	2,250,000,000	2
	الاكتتاب الخاص	1,100,000,000	3
	الاكتتاب الخاص	1,250,000,000	2
المنتجات المالية المركبة	الاكتتاب الخاص	-	16
المجموع		17,729,372,095	55

- إصدارات الأوراق المالية مقارنة بالسنة السابقة (تحليل التباين):

طريقة الطرح	2024	2023	الفرق	%	عدد الإصدارات	عدد الإصدارات	الفرق
	(مليون دولار أمريكي)	(مليون دولار أمريكي)	(مليون دولار أمريكي)		2023	2024	

0	25	25	-30%	-844.51	2,843.73	1,999.22	الاكتتاب الخاص - أسهم عادية
1	0	1	100%	10.15	0.00	10.15	*الاكتتاب العام - أسهم عادية
1	0	1	100%	1,720.00	0.00	1,720.00	تسويق - الاكتتاب العام أسهم عادية
0	3	3	45%	2,500.00	5,500.00	8,000.00	تسويق - الاكتتاب الخاص سندات تقليدية
-1	3	2	92%	600.00	650.00	1,250.00	الاكتتاب الخاص - صكوك إسلامية
1	2	3	-65%	-2,000.00	3,100.00	1,100.00	تسويق - الاكتتاب الخاص صكوك إسلامية
1	1	2	0%	0.00	1,000.00	1,000.00	سندات تقليدية حكومية
0	1	1	125%	1,250.00	1,000.00	2,250.00	صكوك إسلامية حكومية
1	0	1	100%	400.00	0.00	400.00	الخصائص الرأسمالية من الفئة "1" القابلة أدوات الدين ذات التحويل
-10	26	16	-	-	-	-	المنتجات المالية المركبة
-6	61	55	469%	3,635.64	14,093.73	17,729.37	المجموع

### الاكتتاب العام الأولي لمجموعة مطاعم الأبراج ش.م.ب:

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها بتاريخ 13 نوفمبر 2024 على الطرح الأولي للاكتتاب العام لمجموعة مطاعم الأبراج ش.م.ب ("الأبراج") وعلى تسجيل نشرة الاكتتاب فيما يتعلق بطرح وادراج أسهم الأبراج وفقاً للمادة (81) من قانون مصرف البحرين المركزي، والفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، و للقرار رقم (11) لسنة 2018 بشأن إجراءات و قواعد تطبيق نموذج التنظيم الذاتي للأسواق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي في شأن ادراج الأوراق والأدوات المالية بعد طرحها للاكتتاب العام.

يتكون الطرح الأولي للاكتتاب من عرض ثمانية وثلاثين مليون ومائة وواحد وثمانين ألفاً وثمانمائة وثمانية عشر (38,181,818) سهم يعادل خمسة وثلاثين (35%) من إجمالي رأس المال الصادر بعد الطرح العام الأولي لمجموعة مطاعم الأبراج بسعر عرض قدره 0.236 دينار بحريني لكل سهم، والتي تتكون من 90,000,000 سهم من رأس المال الصادر الحالي و أضافت الشركة رأس مال مساهم به قدره 19,090,909 أسهم جديدة، منها 26,74 مليون سهم (70% من أسهم العرض) تم تخصيصها لمقدمين الطلب من المستثمرين المحترفين وتم تخصيص 11.45 مليون سهم (30% من أسهم العرض) لمقدمين الطلب من المستثمرين الأفراد.

بناءً على النتائج للطلبات وبما أن عدد المستثمرين المحترفين تجاوز الحد الأقصى الممكن البالغ 10% من حجم العرض، فقد تم تخفيض عرضهم إلى هذا الحد وتم تخصيص الفائض لفئة الأفراد، مما سمح بتخصيص كامل للمستثمرين الأفراد وبالتالي اشترى متعهد تغطية الاكتتاب حوالي 7.4 مليون سهم.

أصدرت الإدارة موافقتها على التخصيص النهائي بتاريخ 12 ديسمبر 2024 وبدأ التداول في الأسهم في تاريخ 19 ديسمبر 2024.

## تغيير رأس المال

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التغييرات التالية على رأس المال الصادر والمدفوع للشركات المدرجة التالية:

الشركات المدرجة	زيادة/انخفاض رأس المال	السبب	تاريخ الموافقة
خليجي بنك ش.م.ب	زيادة رأس المال	تحويل أدوات الدين ذات الخصائص الرأسمالية من الفئة "1"	14 مارس 2024
شركة انوفيسست ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	21 مارس 2024
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	27 مارس 2024
بنك البحرين و الكويت ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	28 مارس 2024
بنك السلام ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	1 أبريل 2024

## الإدراج في السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إدراج الأوراق المالية التالية:

الورقة المالية	عدد الاصدارات	القيمة (مليون دينار بحريني)
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	40	2,800
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	420
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	1,200
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	312
سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 35, 36, 37)	3	620

بموجب قرار رقم (11) لسنة 2018 بشأن إجراءات وقواعد تطبيق نموذج التنظيم الذاتي للأسواق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي في شأن ادراج الأوراق والأدوات المالية بعد طرحها للاكتتاب العام، أصدرت بورصة البحرين موافقتها على ادراج أسهم مجموعة مطاعم الأبراج بالتزامن مع إصدار إدارة

مراقبة الأسواق المالية موافقتها على الطرح الأولي للاكتتاب العام لمجموعة مطاعم الأبراج وتسجيل نشرة الإصدار فيما يتعلق بطرح وإدراج أسهم مجموعة مطاعم الأبراج.

## إلغاء الإدراج

تم إلغاء إدراج الأوراق المالية التالية من لوائح بورصة البحرين :

الورقة المالية	عدد الاصدارات	السبب
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	40	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	الاستحقاق
سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 13, 19, 26)	3	الاستحقاق

وافق مصرف البحرين المركزي على إلغاء إدراج شركة بنادر للفنادق ش.م.ب من اللوحة الرئيسية لبورصة البحرين في 7 أغسطس 2024 بسبب تصفية شركة بنادر وفقاً لقرار رقم (17) لعام 2012 فيما يتعلق بإدراج وتداول الأوراق والأدوات المالية في الأسواق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي.

## الإفصاح والحوكمة وحماية المستثمر

### موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم (54) لسنة 2015

- التزمت معظم الشركات المدرجة بمتطلب إخطار شركة بورصة البحرين ش.م.ب. (م) عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية للعام 2024. تم إصدار خطاب عدم التزام لها من قبل المصرف لشركة واحدة والتي تم من بعدها الإعلان عن مواعيد اجتماعاتها.
- التزمت كل الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام 2023، وتقرير المراجعة المرحلية للعام 2024 خلال الفترة الزمنية المطلوبة، باستثناء شركة واحدة نشرت البيانات المالية قبل الموعد المعلن عنه لاجتماع مجلس إدارتها في الجرائد حيث أصدرت الإدارة خطاب عدم التزام لها.

- التزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في صحيفتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والانجليزية.
- قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام 2023، وتقرير المراجعة المرحلية للعام 2024 إلى بورصة البحرين، ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. فقط لجميع النتائج المالية المرحلية للعام 2024.
- بالرغم من تعليق التداول على بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. لعدم التزامه بالمتطلبات المذكورة أعلاه للعامين 2018 و2019، إلا أنه تم نشر النتائج المالية السنوية لعام 2020 و2021 و2022 في تاريخ 16 نوفمبر 2023. نشر البنك في 6 نوفمبر 2024 النتائج المالية لعام 2023. وبذلك، لا يزال التداول معلقاً بسبب الخسائر المتراكمة وعدم التزام البنك بنشر النتائج المالية المرحلية لعام 2024.

## قواعد الإفصاح والشفافية

### • الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والمتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين. وقد بلغ عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام 2024، 1733 إفصاحاً جوهرياً.

### • الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات المساهمة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية :

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب	غير العادية	الموافقة على اصدار أدوات مالية من الفئة الأولى (Additional Tier 1 Capital).
خليجي بنك ش.م.ب	غير العادية	الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع وتحويل 47% من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى إلى أسهم عادية.
شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب	غير العادية	الموافقة على صفقة البيع التي تشمل 100% من الأسهم التي تمتلكها شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب. في شركة البحرين الوطنية للتأمين ش.م.ب. (مغلقة) وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة ش.م.ب. (مغلقة) بما في ذلك تحويلها إلى شركة سوليدريتي البحرين ش.م.ب.
إي بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على تعديل أنشطة الشركة وتعديل عقد التأسيس والنظام

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب	غير العادية	الأساسي ليعكس ذلك. مناقشة والموافقة على البيع المقترح ونقل ملكية بعض أصول والتزامات الشركة وبنك الإثمار ش.م.ب. (مغلق) وشركة أي بي كابتال ش.م.ب. إلى مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب.
شركة الخليج المتحد القابضة ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على تحويل مبلغ 169,557,963 دولار أمريكي من احتياطي علاوة الاصدار إلى الأرباح المستبقاة.

## طلبات تحويل الأسهم

### أسهم حوافز الموظفين

تم ادخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن المجلد السادس الصادر عن المصرف بشأن نظام حوافز الموظفين خلال العام 2017 والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أسهم حوافز الموظفين في عهدة بإسم أمين عهدة. وبموجب ذلك، خلال العام 2024، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التعديلات التي أدخلت على ثلاث شركات. كما أصدرت الإدارة موافقتها على (7) طلبات متعلقة بتحويل أسهم من وإلى حساب العهدة لصالح موظفي الشركات المدرجة .

### عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة

وافقت الإدارة خلال العام 2024 على 3 تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي بعد موافقة المساهمين.

### • صانع السوق

- أصدرت الإدارة بتاريخ 16 ابريل 2024 رسالة عدم ممانعة لإنهاء نشاط صناعة السوق من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم صندوق عهدة بنك الاسكان العقارية في بورصة البحرين.
- أصدرت الإدارة 2024 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لشركة البا وبييون من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم البا في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 11 يوليو 2024 موافقتها لتعيين شركة سيكو ش.م.ب (م) كصانع سوق لمجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب وبنك البحرين الوطني ش.م.ب. في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 11 يوليو 2024 موافقتها لتعيين شركة شركة بي اتش ام كابتال كصانع سوق لمجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب لأسهم المجموعة في سوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12

شهر قابلة للتجديد.

## مراقبة السوق

- من آخر التطورات المتعلقة بالرقابة على السوق، هي كما يلي:
  1. خلال العام 2024، رصد قسم مراقبة السوق 14 حالة مشتبه في صحتها وذلك من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي:
    - حالة مشتبه بها تم إغلاقها لعدم كفاية الأدلة التي تثبت المخالفات عليها.
    - حالة واحدة تم تحويلها إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.
    - حالة واحدة تم إغلاقها بعد إصدار الإدارة رسالة عدم الالتزام.
  2. يستمر قسم مراقبة السوق في تحديث ومتابعة البيانات التي يقوم موظفي مصرف البحرين المركزي بالإفصاح عنها في شأن حصص ملكيتهم في الشركات المدرجة، ان وجدت.
  3. علاوة على ذلك، تقوم الإدارة بمتابعة أوامر وصفقات الأشخاص الرئيسيين والمطلعين الداخليين في الأوراق المالية في بورصة البحرين. كما تقوم الإدارة بشكل دوري بمتابعة أوامر وصفقات صناع السوق الخاصة بحسابات عملائهم من الشركات المدرجة، والتأكد من عدم مخالفتها لقواعد صناعة السوق المتضمنة في مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن المصرف، ولقواعد صناعة السوق الصادرة عن بورصة البحرين.
  4. بالإضافة الى ذلك، يقوم قسم مراقبة السوق شهرياً بدراسة شاملة حول أهم الأحداث والمستجدات التي شهدتها سوق البحرين وعليه يتم إصدار نشرة شهرية تتضمن جميع المعطيات والتي يتم تعميمها والنظر فيها داخلياً في المصرف.
  5. يقوم قسم مراقبة السوق بصدد تحديث العديد من القواعد ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن المصرف من أجل مواكبة التطورات في السوق.
  6. شرع قسم مراقبة السوق في إطار جهوده إلى تطبيق نظام مراقبة السوق، بتوقيع اتفاقيات عدم إفشاء معلومات متبادلة مع مزودين الخدمة الذين يوفر منصات المراقبة هذه للحصول على عرض شامل ومواصلة دراسة جدوى اعتماد نظام مراقبة السوق.
  7. كما أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك / بيع الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):



سبب الطلب	الشركة المدرجة
عدم سعر السهم والسيولة في السوق، وبرنامج أسهم موظفي الشركة	بنك البحرين والكويت ش.م.ب
عدم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب
عدم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة البحرين للسينما ش.م.ب
إعادة تنظيم الشركة وبرنامج أسهم موظفي الشركة	مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب
عدم سعر السهم والسيولة في السوق	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب
عدم سعر السهم في السوق	مصرف السلام - البحرين ش.م.ب
عدم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة التكافل الدولية ش.م.ب.
عدم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب
عدم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة عقارات السيف ش.م.ب.

## المتابعة والتنفيذ

### مخالفات الشركات ذاتية التنظيم

- أصدرت الإدارة غرامة مالية بتاريخ 5 مارس 2024، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة (b,c,d,g,i,j) من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية والليداع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن التوزيع الخاطئ للأرباح.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 7 أبريل 2024، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة (a,b,c,d) MAE-A.4.4 من الفصل الخاص بالأسواق والبورصات (Markets and Exchanges Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن نشر إعلانات تعاملات الأشخاص الرئيسيين وكبار المساهمين.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 21 مايو 2024، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة (b,g,h) MAE-2.1.1 من الفصل الخاص بالأسواق والبورصات (Markets and Exchanges Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن عدم تعيين رئيس مناسب لإدارة المخاطر.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 6 أكتوبر 2024، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة 1.1.7 بخصوص التعاقد الخارجي، وذلك بشأن عدم إبلاغ المصرف خلال 5 أيام عمل من تاريخ توقيع اتفاقية الاستعانة بمصادر خارجية.

### مخالفات مقدمي خدمات الأصول المشفرة

- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 25 مارس 2024، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم التزامها بالمادة CRA-4.1.1 (a,b,e) من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن عرض سعر عملة بشكل خاطئ في المنصة بسبب خلل في نظام الشركة.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 3 أبريل 2024، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة CRA-4.5.2 من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بسبب استخدام حساب مصرفي لطرف ذات الصلة لإدارة أموال العملاء.
- بالنظر إلى ما سبق، ومع مراعاة المخالفات الأخرى التي ارتكبتها الشركة المذكورة أعلاه، أصدرت الإدارة غرامة مالية بتاريخ 3 نوفمبر 2024 إلى الشركة المقدمة لخدمات الأصول المشفرة، وتبعاً لذلك مارست الشركة حقها في الاعتراض، حيث تم رفض طلب الاستئناف، وتم اخطار الشركة بالقرار بتاريخ 12 يناير 2025.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 20 أغسطس 2024، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة CRA-2.2.1 من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بخصوص القصور في مكان مزاولتها لأعمالها الإدارية.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 26 سبتمبر 2024، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة CRA-8.1.3 (a,b,c) و CRA-8.1.6 من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن إدارة أصول العملاء.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 6 أكتوبر 2024، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة CRA-4.5.5 و CRA-4.5.2 من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن عدم استلام أموال العملاء مباشرة في حساب المصرفي الخاص بالعملاء.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 29 أكتوبر 2024، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة CRA-5.3.1, CRA-5.3.2, CRA-5.3.4, CRA-5.8.1, CRA-5.8.10 و

8.1.3-CRA من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن ضوابط واجراءات الأمن السيبراني والحفاظ على أصول العملاء.

#### ▪ مخالفات وسطاء السوق

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 5 ديسمبر 2024 الى احدى الشركات الوسطة، لعدم التزامها بمتطلبات المادة 3.10.19 MAM و 3.1.2 MAM من الفصل الخاص بحظر التلاعب في الأسواق المالية (Market Abuse and Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف وبالمادة (a) 4.4 MIR من الفصل الخاص بوسطاء الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives License Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك لانخراطها بممارسات غير مقبولة في السوق.

#### ▪ مخالفة وكيل التنظيم (Placement Agent)

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 23 مايو 2024 الى وكيل تنظيم العرض، لعدم الالتزام بمتطلبات المادة (b) 1.4.3 OFS من الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن تسويق الأدوات والمنتجات المالية المركبة بصورة حاملها (Bearer form) بدلاً من مسجل (Registered form).

#### ▪ مخالفة مقدم العرض

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 22 يناير 2024 إلى مقدم العرض، بشأن عدم الالتزام بالمادة 2.18.1 TMA و 2.18.2 TMA من الفصل الخاص بالسيطرة والاندماج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن عدم التقيد بنشر نتائج العرض في المدة الزمنية المحددة.

#### ▪ مخالفات الشركات المدرجة

1. الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة تم اخطار بعض الشركات المدرجة موضحين أذناه، بعدم التزامهم بتسليم التقرير الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركات المدرجة في بورصة البحرين والافصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها والذين يملكون نسبة 5% وأكثر، والمتوجب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة ايام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعني :

**عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة في عام:**

25%	2024	2023
	5	4

**2. الاخطار عن عدم الالتزام بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين**

تم اخطار شركتين مدرجتين بعدم التزامهم بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين المراجع من قبل المدقق الداخلي، في الموعد المحدد بمدة لا تتجاوز عن عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً للفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse & Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف.

**3. الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات حظر التلاعب في الأسواق المالية**

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 13 مايو 2024 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم التزامها بمتطلبات المادة MAM-2.14.2 من الفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Market Abuse and Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن قيام الشركة بكونها كشخص مطلع دائم بالتداول على أسهمها خلال فترة الحظر المتزامنة بنشر البيانات المالية.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 27 نوفمبر 2024 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم التزامها بالمادة MAM-3.1.2 من الفصل الخاص بحظر التلاعب في الأسواق المالية (Market Abuse and Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك لاستخدام أسهم الخزينة بطريقة غير متوافقة مع الممارسات المقبولة في السوق.

**4. الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات فصل السيطرة والدمج والاستحواذ**

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 14 أغسطس 2024 إلى رئيس مجلس إدارة شركة مدرجة، بشأن عدم الالتزامه بالمادة TMA-3.1.1(b) و TMA-3.1.2 من الفصل الخاص بالسيطرة والاندماج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن عدم تقديم العرض الإلزامي للاستحواذ لما يصل إلى 100% من الأسهم الشركة المتلقية للعرض.

**5. الاخطار عن عدم الالتزام بمعايير الافصاح والنشر والتعميم**

تم اصدار ثلاث رسائل اخطار للشركات المدرجة لعدم التزامهم بمعايير الإفصاح والنشر والتعميم وذلك على النحو التالي :

عدد المخالفات	معايير الإفصاح والنشر والتعميم
1	إفصاح عن معلومات غير صحيحة عن التغيير في المساهمين الرئيسيين
1	عدم ابلاغ المصرف بأي تغيير في الإدارة العليا للشركة
1	عدم ابلاغ المصرف وبورصة البحرين عن زيادة ملكية المساهم في الشركة بأكثر من 5%

## الشكاوى

بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الإدارة خلال 2024 (10 شكاوى) وذلك على النحو التالي:

العدد	الشكاوى
<b>شركات المدرجة</b>	
2	شكاوى تتعلق بالبيانات المالية لشركة مدرجة في بورصة البحرين
1	طعن في صحة تقرير البنود المذكورة في جدول أعمال الجمعية العمومية لشركة مدرجة
2	تأخير/عدم الإفصاح عن معلومات جوهرية
1	شكاوى تتعلق بصفقة بيع على أسهم إحدى الشركات التابعة لشركة مدرجة
<b>وكيل التنظيم ل طرح خاص</b>	
1	فرض رسوم إدارية على المستثمرين بعد فترة الاستثمار المستهدفة
<b>مقدمي خدمات الأصول المشفرة</b>	
1	خسارة العميل فرصة التداول بسبب تعطيل المنصة
1	سعر العملة معروض بشكل خاطئ على المنصة
1	رفضت الشركة السماح للعميل بنقل أصوله المشفرة إلى منصات محددة
10	<b>المجموع</b>

## عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ

- تقوم الإدارة حالياً بالأشراف ومراقبة التطورات الجارية فيما يتعلق بالصفقات المحتملة التالية، مع ملاحظة التطورات الرئيسية أدناه:

الأطراف	الصفقة المحتملة	تفاصيل الصفقة
1- الشركة البحرينية للترفيه العائلي ش.م.ب. وديفيدند قيت كايبتل	اندماج أو استحواذ	<p>وقعت الشركة البحرينية للترفيه العائلي ش.م.ب. مذكرة تفاهم بتاريخ 13 أكتوبر 2022 مع شركة ديفيدند جيت كايبتل، والتي تمثل تمهيداً لصفقة اندماج أو استحواذ لوحدات الأغذية والمشروبات لشركة ديفيدند جيت كايبتل (ترفل) من قبل الشركة البحرينية للترفيه العائلي عن طريق تبادل الأسهم. وقامت الشركة البحرينية للترفيه العائلي بتعيين شركة سيكو ش.م.ب. (م) كمستشار للشركة.</p> <p>في 25 نوفمبر 2024، دخلت الشركة البحرينية للترفيه العائلي وشركة ديفيدند جيت كايبتل في اتفاق مشروط يتوقف على إكمال دراسة العناية الواجبة بنجاح.</p> <p>سيتم تنفيذ الصفقة من خلال مقايضة الأسهم مع الشركة البحرينية للترفيه العائلي التي ستصدر أسهماً جديدة تعادل 58% من رأس مالها حيث سيتم تحويلها إلى مساهمي ترفل مقابل 100% من أسهم ترفل، وستصبح ترفل بعد ذلك شركة مملوكة بالكامل من قبل الشركة البحرينية للترفيه العائلي.</p>
2- شركة دلمون للدواجن ش.م.ب. والشركة العامة للدواجن ش.م.ب.	اندماج	<p>في 3 مارس 2024، أعلنت شركة دلمون للدواجن بأنهم قد ناقشوا مذكرة التفاهم المقدمة من الشركة العامة للدواجن في 12 ديسمبر 2023 لدمج الشركتين، وقرر المجلس عدم توقيع مذكرة التفاهم المرسله من قبل الشركة العامة للدواجن وان يتم توقيع إتفاقية عدم إفصاح للقيام بالدراسات اللازمة لإتمام عملية الدمج.</p> <p>في 3 أبريل 2024، أعلنت شركة دلمون للدواجن عن عقد اجتماع مع شركة ممتلكات لمناقشة بعض الملاحظات المتعلقة بالاندماج المقترح. في 26 مارس 2024، أرسلت دلمون للدواجن رسالة إلى الشركة العامة للدواجن تعبر عن موافقة مجلس الإدارة من حيث المبدأ على الهيكل المقترح واتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى إتفاقية تنفيذ الاندماج.</p> <p>في 16 مايو 2024، أعلنت شركة دلمون للدواجن عن توقيع الإتفاقية من أجل بدء إعادة تقييم الشركتين ودراسة العناية الواجبة، وتحديد نسبة المبادلة للاندماج المقترح بين الشركتين</p> <p>في 23 يونيو 2024، أعلنت شركة دلمون للدواجن عن تعيين KPMG Fakhro كمستشار مالي، وبدأت العمل على الدراسات اللازمة من أجل تحديد نسبة المبادلة للاندماج.</p> <p>في 21 أكتوبر 2024، أكمل المستشار المالي للشركة KPMG Fakhro إعداد التقييمات المالية للشركتين ونسبة المبادلة الأولية المقترحة للاندماج.</p> <p>اعتباراً من 19 ديسمبر 2024، لا تزال دلمون للدواجن و الشركة العامة للدواجن في مفاوضات لتحديد نسبة المبادلة.</p>
3- بنك البحرين الوطني ش.م.ب. و بنك البحرين و الكويت ش.م.ب.	الاندماج	<p>في 25 يونيو 2024:</p> <p>- عين بنك البحرين الوطني جولدمان ساكس العالمية- فرع مركز دبي المالي العالمي ( Goldman Sachs International- Dubai International Financial Centre branch ) كمستشار مالي و فرشفيلدز بروكهوس درينجر ذ.م.م ( Freshfields Bruckhaus Deringer W.L.L ) كمستشار قانوني للاندماج المحتمل.</p>

<p>- كما أعلن بنك البحرين والكويت عن تعيين ستي جروب جلوبال ماركييتس ليمتد (City Group Global Markets Limited) كمستشار مالي للاندماج المحتمل.</p>		
<p>في 6 نوفمبر 2024 أعلن الطرفان عن بدء المناقشات حول الإجراءات الأولية للاندماج المحتمل.</p>		
<p>في 13 نوفمبر 2025 أعلن بنك البحرين الوطني و بنك البحرين و الكويت عن تنفيذ اتفاقية عدم إفصاح لتنظيم تبادل المعلومات، وتعمل الأطراف حالياً على مراجعة خطط الأعمال المعنية بالاندماج المحتمل.</p>		

## المشاركات الخارجية:

### الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. الاجتماع الثامن عشر لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس: شملت المسائل التي تمت مناقشتها خطة تنفيذ لأحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار ومبادرة تسهيل فتح الحسابات الاستثمارية في دول المجلس عن طريق اعتماد نموذج اعرف عميلك موحد.
2. الاجتماع الثامن والعشرين والتاسع والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس: تمت الموافقة على أن يتم العمل بلاحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار من قبل الدول التي استوفت اجراءاتها الداخلية لتفعيل هذا الإطار ابتداءً من يناير 2025. كما وقد ناقشت اللجنة مبادرة تسهيل فتح الحسابات الاستثمارية في دول المجلس عن طريق اعتماد نماذج اعرف عميلك موحد بشكل استرشادي ليسهل الإجراءات على مواطني دول المجلس والمقيمين فيها حيث إن قد استكملت الإدارة من تفعيل خطة التنفيذ وأصدرت تعميم الى المرخص لهم بشأن تنفيذ المبادرة المذكورة.
3. الاجتماع الخامس المشترك للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول المجلس ورؤساء الأسواق (البورصات) بدول مجلس التعاون: تمت مناقشة مواضيع عدة، ومن بينها إمكانية توزيع الأرباح النقدية للمستثمرين المساهمين في أسواق المال الخليجية من خلال مراكز الإيداع، ومبادرة تشجيع الإدراج المزدوج للشركات والصناديق في الأسواق المالية الخليجية، ومبادرة تشجيع مؤسسات أسواق المال بدراسة الربط الإلكتروني لشركات ومؤسسات الإيداع والتقاص.
4. الاجتماع العاشر لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون: شاركت إدارة مراقبة الأسواق المالية في الاجتماع العاشر لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون الذي عقد في 13 سبتمبر 2024 عبر الاتصال المرئي، حيث تمت مناقشة سير العمل في خطة عمل تطبيق آليات التعاون

والتكامل في مجال الدراسات والمعلومات والبيانات بين الجهات المنظمة لأسواق المال الخليجية.

### **مستجدات العمل على المبادرات المنبثقة من مجلس التنسيق السعودي البحري**

**العمل على المبادرة المنبثقة من لجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة التابعة لمجلس التنسيق السعودي البحري:** عملت إدارة مراقبة أسواق المال بمشاركة الزملاء في هيئة السوق المالية من المملكة العربية السعودية على تنفيذ المعالم الرئيسية للمبادرة المتعلقة بالإدارة والتي هي "مواعمة الأنظمة والإجراءات المتبعة في الأسواق المالية، وذلك لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين". كذلك وتم إبرام مذكرة تفاهم بين المصرف وهيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية خلال السنة وتم الانتهاء من تنفيذ خطة العمل لتفعيل المذكرة والمبادرة بشكل عام.

### **الهيئة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو):**

1. **المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO أيوسكو):** شارك المصرف، كعضو المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO أيوسكو)، في المؤتمر السنوي الـ 49 في أثينا، اليونان من تاريخ 26 إلى 29 مايو 2024، حيث تضمن الاجتماع عدد من ورش العمل والمؤتمرات حيث تم مناقشة مواضيع مختلفة متعلقة بأسواق رأس المال كالاستدامة المالية، حماية المستثمر، التكنولوجيا الرقابية، و الأصول الرقمية.

2. **المؤتمر السنوي للجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC):** شارك ممثلي الإدارة في المؤتمر السنوي للجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC) في أنقرة، تركيا والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 17 إلى 19 ديسمبر 2024، كما وايضاً عقد الاجتماع الافتتاحي لشبكة الأسواق الناشئة والنامية لاعتماد معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB).

### **التعاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات:**

- بناءً على مذكرة التفاهم مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو IOSCO)، ومذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

عدد الطلبات التي استلمها المصرف	21
عدد الطلبات التي أرسلها المصرف لأعضاء IOSCO ومنتدى IOSCO	26
عدد مشاركات الإدارة في الدراسات والاستبيانات والاستفسارات (من IOSCO وأعضائه)	25



• **فريق العمل التابع للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) المعني بتنمية الأسواق (Market Development Working Group):**

انضم ممثلي المصرف بتاريخ 25 يناير 2024 في فريق العمل التابع للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) المعني بتنمية الأسواق (Market Development Working Group) والذي يهدف إلى توفير منصة لتبادل الخبرات حول المواضيع المتعلقة بتنمية الأسواق المالية وتبادل الممارسات ومناقشة التحديات بين أعضاء فريق العمل.

### **إدارة مراقبة المؤسسات المالية**

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار (الفئات 1 و 2 و 3 و 4 ومكاتب الخدمات العائلية)، وشركات الصرافة، ومقدمي خدمات العهد الفئتين أ و ب و ج، والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية، بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل.

وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على متابعة التزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس.

بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بعملية التصريح والاختار لتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

### **مهام الإدارة الروتينية خلال عام 2024**

خلال عام 2024 واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات الحصرية مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات.

بالإضافة، ولضمان الانضباط في السوق، قامت إدارة مراقبة المؤسسات المالية بالتنسيق مع إدارة التفتيش لإجراء عمليات تفتيش على عدد من المؤسسات المرخصة، وذلك بهدف تقييم عملياتها وأنظمتها الداخلية، وممارساتها في مجال الحوكمة والالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية، بما في ذلك المتطلبات المنصوص عليها في مجلد التوجيهات ذي الصلة.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

ولضمان الانضباط في السوق، قامت إدارة مراقبة المؤسسات المالية بالتنسيق مع إدارة التفتيش لإجراء عمليات تفتيش موضوعية على بعض المؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الجماعية في مملكة البحرين، إضافة إلى عدد من المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات لصناديق الاستثمار الجماعية المحلية، على سبيل المثال لا الحصر، مدراء الصناديق، أمناء حفظ الصناديق الاستثمارية، وأمناء العهد.

تهدف خطة التفتيش هذه إلى تقييم مدى فعالية المؤسسات المالية في أداء أدوارهم ومسؤولياتهم وامتثالهم التنظيمي لمجلد التوجيهات السابع.

### **التطورات المنجزة خلال عام 2024**

تماشياً مع التطورات المستمرة في المراكز المالية المحلية والإقليمية والدولية، دأب مصرف البحرين المركزي على تعزيز قواعده الحالية لتواكب التطورات في الأسواق المالية، وحصص المجالات التي تتطلب التطوير، بحسب ما يتطلبه القطاع وتماشياً مع التطورات العالمية. وتماشياً مع سياسة المصرف، تحدد الإدارة المجالات التي بحاجة للتطوير وتقوم بوضع أهداف سنوية للعمل بها وتنفيذها.

### **القوانين والقرارات:**

في نوفمبر 2024، أصدر مصرف البحرين المركزي القرار رقم (43) لسنة 2024 بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط أمناء العهد، والذي يستبدل القرار رقم (33) لسنة 2018. وقد تضمن هذا القرار إضافة فئة جديدة إلى قائمة فئات الأمناء الحالية، وهي الفئة ج.

### **التعاميم:**

في 14 يناير 2024، أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم OG/13/2024، الموجه إلى الشركات الاستثمارية، لإبلاغ المرخص لهم بالتعديلات على وحدة التراخيص، حيث تم إصدار المتطلبات الخاصة بتقديم الخدمات التي تتضمن الأصول المشفرة.

وفي 19 نوفمبر 2024، أصدر المصرف التعميم رقم OG/334/2024 الموجه إلى الشركات الاستثمارية ومقدمي خدمات العهد ومقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل، لإبلاغ المرخص لهم بإصدار القرار رقم (43) لسنة 2024 بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط أمناء العهد.

### **حديث القواعد ومجلد التوجيهات**

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2024 تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة. وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

### مجلد التوجيهات الرابع:

فيما يتعلق بمجال شركات الاستثمار، يقوم المصرف بمراجعة وتحديث القواعد والأنظمة وذلك في ضوء وعلى ضوء ذلك، أصدر المصرف تحديثات فصلية خلال تطورات القطاع المالي وأفضل الممارسات الدولية. الآتي: واشتملت التحديثات على 2024 العام في يناير 2024، أصدر مصرف البحرين المركزي تحديثاً لوحدة التراخيص المالية وذلك لإضافة المتطلبات الخاصة بتقديم الخدمات التي تتضمن الأصول المشفرة.

علاوة على ذلك، قام مصرف البحرين المركزي بتحديث فهرس التعاريف بالمجلد الرابع لإضافة المصطلحات ذات الصلة بالأصول المشفرة

### مجلد التوجيهات السابع

#### التطورات في قطاع صناديق الاستثمار الجماعية

تعمل إدارة المؤسسات المالية على تحديث المجلد السابع من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي لإدراج كل من الإطار التنظيمي للتسجيل البيئي للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس ولائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار، وإنشاء فصل جديد متعلق بالتسجيل البيئي لصناديق الاستثمار بدول مجلس التعاون الخليجي، كجزء من الوحدة الخاصة بصناديق الاستثمار الجماعية في المجلد السابع.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف الإدارة إلى رقمنة نموذج الطلب لتسجيل صناديق الاستثمار بينياً، ليكون متاحاً على موقع مصرف البحرين المركزي لتسهيل عملية التسجيل.

من ضمن مبادرات مصرف البحرين المركزي لتوفير إرشادات واضحة وسهلة الوصول، وفي خطوة لترويج إنشاء الصناديق الاستثمارية في البحرين، قامت إدارة مراقبة المؤسسات المالية باستحداث مستند الأسئلة الشائعة (FAQs) والذي يُعتبر ملخصاً شاملاً للفصل الخاص بالصناديق الاستثمارية الجماعية في المجلد السابع من الدليل الإرشادي ومكملاً له. حيث يوفر إرشادات واضحة وسهلة بشأن الجوانب الرئيسية مثل تصنيف صناديق الاستثمار الجماعية والخاصة، والهياكل القانونية المقبولة لشركات الصناديق، ومسؤوليات مشغل الصناديق، وأمين العهدة، ووكيل التسويق، بالإضافة إلى نظام التسجيل والإخطار. علاوة على ذلك، تتماشى هذه المبادرة مع أفضل الممارسات المتبعة في الأسواق المالية الرائدة مثل لوكسمبورغ، وأيرلندا، وسلطة دبي للخدمات المالية.

استمرت الإدارة خلال عام 2024 بالتأكد من التزام الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً، والبنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الاجنبية، بمتطلبات مجلد التوجيهات السابع والذي تم إصداره في مارس 2022

وقد قام مصرف البحرين المركزي خلال عام 2024 بتسجيل 122 صندوقاً استثمارياً منشأً خارج البحرين بهدف التسويق في البحرين، بالإضافة إلى تسجيل 4 صناديق استثمارية منشأة محلياً.

### تعزيز استقرار وسلامة القطاع المالي في مملكة البحرين

خلال عام 2024 واصلت الإدارة مراقبة أداء المؤسسات المالية من خلال أدوات رقابية متعددة، من ضمنها دراسة وتحليل التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المرخصة على نحو شهري وفصلي وعقد الاجتماعات الدورية مع إدارات الشركات.

إضافة إلى ذلك، واصلت الإدارة مراقبتها لمستويات ملائمة رأسمال شركات الاستثمار وأداء صناديق الاستثمار الجماعي الخاضعة لرقابتها.

### توفير درجة مناسبة من الحماية لمستخدمي النظام المالي.

إن حماية عملاء المؤسسات المالية هو هدف رئيسي لإدارة مراقبة المؤسسات المالية، ويطبق ذلك من خلال مراقبة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الجماعي.

ولضمان جودة أداء العاملين في مجال الشركات الاستثمارية فقد أولت إدارة مراقبة المؤسسات المالية اهتماماً كبيراً لمدى تأهل العاملين في هذا المجال من حيث المؤهلات التعليمية وسنوات الخبرة المطلوبة، وذلك تماشياً مع فصل التدريب والكفاءة من مجلد التوجيهات الرابع. وبذلك يتم تقليص مخاطر بيع الأدوات المالية بطرق مضللة للعملاء.

علاوة على ذلك، تشمل مدونة قواعد الممارسة والتي هي جزء من فصل سلوكيات العمل من مجلد التوجيهات الرابع على التدابير المطلوبة من شركات الاستثمار في التعامل مع العامة ومخاطبتهم.

تحرص إدارة مراقبة المؤسسات المالية إضافة إلى ما ورد أعلاه على أن تكون جميع الصناديق الاستثمارية التي تسوق عن طريق الطرح العام او الخاص، أن تكون مرخصه أو تم الاخطار عنها لدى المصرف (حسب الأحوال) وأن تسوق إلى الفئة الملائمة لها من العملاء ومن قبل مؤسسات ماليه مرخصه بالقيام بهذا النشاط.

### تعزيز الشفافية وانضباط السوق

ومن منطلق تعزيز الشفافية والانضباط في السوق، تسعى إدارة مراقبة المؤسسات المالية لضمان شفافية المعلومات المطروحة للعامة وتقديمها في التوقيت المنصوص عليه في مجلد التوجيهات بالإضافة إلى ضمان التزام القطاع بجميع التقارير المطلوبة من قبل للمصرف.

وتواصل الإدارة مراجعة القواعد والأنظمة التي تعزز من مستوى الشفافية والانضباط في السوق بشكل مستمر.

ومن جانب آخر تحرص الإدارة على التزام صناديق الاستثمار بالإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة في مذكرة الاكتتاب، وذلك بغرض المحافظة على مستوى عالي من الشفافية. إضافة إلى ذلك، فإنه يتطلب من صناديق الاستثمار الجماعي بموجب القواعد التي تنظم عملها ضرورة الإفصاح لأصحاب الوحدات عن أية تعديلات على مذكرة الاكتتاب خلال وقت محدد من إجراء تلك التعديلات. وتسعى الإدارة لضمان إتاحة المعلومات المتعلقة لأصحاب الوحدات في جميع الأوقات، إضافة إلى إخبار أصحاب الوحدات بالمعلومات المتعلقة باستثماراتهم في الصناديق، بصورة منتظمة.

### خفض احتمالية استغلال التراخيص لارتكاب الجرائم المالية و منها جرائم غسيل الأموال

يتطرق فصل الجرائم المالية من مجلد التوجيهات الرابع والخامس إلى هذا الجانب حيث تخضع الشركات المرخصة لمراقبة إدارة المتابعة لدي مصرف البحرين المركزي والمختصة في هذا المجال.

وتقوم إدارة مراقبة المؤسسات المالية بالتعاون مع إدارة المتابعة في هذا الشأن كما تحرص على تعيين ضابط التبليغ عن غسيل الأموال في جميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها على أن يكون مؤهلاً لتلك المهمة.

فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال لصناديق الاستثمار الجماعي، تحرص الإدارة على أن تكون الصناديق الاستثمارية إما مرخصة من قبل المصرف أو تم الاضطرار عنها ( حسب الأحوال) قبل تسويقها في مملكة البحرين. وتلتزم الصناديق الاستثمارية بالالتزام بقانون مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال.

### إدارة مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين في المصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى مجموعة من التدابير الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لقطاع التأمين، منها:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية السنوية الأولية للمراجعة قبل عرضها على مجلس إدارة الشركة للموافقة عليها.
- طلب المصرف من شركات التأمين تقديم تقارير اكتوبرية من قبل الخبير الاكتواري لتقييم سلامة الوضع المالي العام لشركات التأمين.

- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امتثالاً لمتطلبات مجلد التوجيهات الثالث الصادر من المصرف وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن المصرف في هذا الشأن.

### **تحديثات على الأنظمة ومجلد التوجيهات الثالث**

- تطوير الخبرات المحلية في قطاع التأمين: أطلقت إدارة مراقبة التأمين، بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF" وجمعية التأمين البحرينية، دورة تدريبية متخصصة في سياسات وإجراءات تسوية المطالبات المتعلقة بالوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات. كما تم إصدار توجيهات تلزم جميع الشركات بتسجيل جميع الموظفين المعنيين بالتأمين على المركبات في الدورة المذكورة أعلاه خلال عام 2024. تهدف هذه الدورة التدريبية المصممة خصيصاً لموظفي أقسام تأمين المركبات إلى تعميق فهم ومعرفة الموظفين بعمليات التأمين على المركبات وإجراءات المطالبات بما في ذلك "وثيقة التأمين الموحدة على المركبات". تهدف الدورة التدريبية إلى توحيد إجراءات تسوية المطالبات في قطاع التأمين لتطبيق إجراءات عادلة وضمنان تجربة إيجابية للعملاء.
- توزيعات الأرباح وتحويل الأرباح: دخلت المتطلبات الجديدة المتعلقة بتوزيع وتحويل الأرباح حيز التنفيذ في 23 يناير 2024. تهدف هذه المتطلبات إلى التأكد من كفاية رأس المال وهامش الملاءة المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قبل وبعد توزيع الأرباح المقترحة من قبل المرخص لهم بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- سلوك السوق في مجال تأمين المركبات: تواصل إدارة مراقبة التأمين عقد اجتماعات منتظمة مع لجنة المركبات في جمعية التأمين البحرينية، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع مديري المطالبات في شركات التأمين لمناقشة المواضيع ذات العلاقة و الشكاوى الواردة المتعلقة بالتأمين على المركبات بهدف تحسين الإجراءات الحالية لخدمة العملاء بشكل أفضل وحماية حقوقهم.
- استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية: يتابع المصرف مع جمعية التأمين البحرينية الأهداف المدرجة في استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية 2022-2026 من أجل تحقيق الأهداف المدرجة لقطاع التأمين. علاوة على ذلك، يقوم المصرف بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لوضع كافة الجهود والخطط المطلوبة للقيام بدوره بفعالية لتنفيذ هذه الخطة.
- مساهمة قطاع التأمين في السوق: تماشيًا مع استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية 2022-2026، قامت إدارة مراقبة التأمين

بتشكيل مجموعات عمل للتركيز على ثلاث مبادرات رئيسية تهدف إلى تعزيز مساهمة التأمين في السوق. تشمل هذه المبادرات:

1. التأمين التجاري للوافدين
2. التأمين ضد الأخطاء الطبية
3. التأمين التجاري ضد المسؤولية تجاه الغير

تواصل إدارة مراقبة التأمين بشكل مستمر مع الجهات الحكومية المعنية لدراسة إمكانية إلزام وطرح هذه الأنواع من التأمين بهدف تعزيز مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين.

### **تعزيز الشفافية**

- أصدرت إدارة مراقبة التأمين خلال عام 2024 التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام 2023 وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي 2022 و2023. وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين، حيث ارتفعت أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين إلى ما يقارب 292.264 مليون دينار بحريني في عام 2023 مقارنة بـ 279.437 مليون دينار بحريني في عام 2022).
- تم العمل على إعداد وإصدار التقارير الربع سنوية لأنشطة سوق التأمين من أجل توفير الإحصائيات والمعلومات الدورية الخاصة للمهتمين وأصحاب المصلحة في قطاع التأمين.

### **المراقبة المستمرة للمبادرات السابقة**

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 17): يقوم المصرف بمتابعة تطبيق شركات التأمين المحلية للمعيار المحاسبي IFRS 17 اعتباراً من 1 يناير 2023. كما يعمل المصرف حالياً على إجراء التعديلات والتحديثات اللازمة على التقارير الرقابية الدورية والقوانين ذات العلاقة في مجلد التوجيهات الثالث.
- إنشاء وحدة اكتوارية داخلية: كجزء من الجهود لتطوير قطاع التأمين وتعزيز المهارات الوطنية، تواصل إدارة مراقبة التأمين متابعة المبادرات التي تهدف إلى تطوير قطاع التأمين وخلق فرص عمل والتي هي جزء من أولويات استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية 2022-2026. وفي ضوء تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 17 "عقود التأمين" والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2023، طلب المصرف من جميع شركات التأمين إنشاء وحدة اكتوارية داخلية في الشركة وتضمينها في الهيكل الإداري للشركة. حيث تعين على جميع شركات التأمين تعيين خبير اكتواري بحريني مؤهل ومحلل اكتواري بحريني داخلي وتنفيذ التوجيه على مرحلتين لضمان اتباع

نهج فعال في بناء الخبرات المحلية. حتى نهاية عام 2024، تم تعيين 20 محلل اكتوبري بحريني من قبل شركات التأمين وقد تم أيضاً توجيه جميع شركات التأمين لتقديم تقارير إلى المصرف على أساس نصف سنوي، تتضمن تحديثات حول التقدم والمبادرات التدريبية المنفذة في هذا التوجيه ليواصل المصرف مراقبة هذه التحديثات لضمان الامتثال ودعم تطوير إطار اكتوبري قوي في القطاع.

## إدارة الاستقرار المالي

- واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام 2024 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:
- إصدار تقارير مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي نصف السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصيلة.
- الاستمرار في تطوير إطار السياسة الاحترازية الكلية للمصرف والنظر في الأدوات المختلفة واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية.
- مواصلة جمع ونشر البيانات النقدية والمالية والإحصاءات المالية الأخرى ذات الصلة وإجراء مسوحات مختلفة.
- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني) والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف والمؤسسات الحكومية خلال اجتماعاتهم الدورية.
- مراقبة التطورات الاقتصادية الكلية المحلية والدولية وإجراء البحوث التي تركز على آثار التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية الحالية وأي آثار على الاستقرار المالي.
- تقديم الاقتراحات والسياسات المتعلقة بالحفاظ على استقرار القطاع المالي في البحرين.

## الإشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية والمدفوعات

الإشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية والمدفوعات التابعة لإدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي يقوم بأحد الوظائف الحاسمة والتي تتمثل في ضمان تحقيق الأهداف الموضحة في إطار عمل الإشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية والمدفوعات الذي يشمل السلامة والكفاءة والفعالية والموثوقية والمرونة والشفافية وتيسير التغيير اللازم والتناغم والتكامل السوقي والابتكار والقدرة على التكيف وتقييد المخاطر المتنوعة مثل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر قانونية وما إلى ذلك، مع ضمان المرونة العملية الشاملة والمساهمة في عمل البنى التحتية المالية والثقة فيها. علاوة على ذلك، يؤكد الإشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية والمدفوعات على أهمية الشراكة المؤسسية والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى إدارة الأزمات والتعاون الدولي لاسيما بالتوعية العامة، وتعزيز الابتكار والدفع بدور الاستدامة كركيزة أساسية في الحفاظ على الاستقرار المالي.



تستمر رقابة البنية التحتية المالية والمدفوعات في الاشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية وانظمة الدفع الأساسية الموهمة، وأنظمة الدفع الرئيسية لمدفوعات التجزئة وما إلى ذلك استناداً على مبادئ البنية التحتية المالية من خلال الاداء المستمر للأنشطة التالية:

1. جمع البيانات من مصادر متعددة مثل قاعدة بيانات النظام وبيانات المشاركين والتقارير الدورية والاستطلاعات والمراقبة المستمرة.
2. المراقبة والرصد الميداني في الموقع وخارجه لتسليط الضوء على أوجه القصور والاطار بالتوصيات والتحسينات؛
3. التحليل والإبلاغ بناءً على البيانات والمعلومات المجمعة لتحديد الاتجاهات والأنماط والتناقضات والمخاطر المحتملة المرتبطة بوظيفة عمل البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع؛
4. مراجعة التقييمات لتحديد المخاطر الرئيسية ومجالات التطوير بالإضافة إلى وضع التوقعات التنظيمية واتخاذ الإجراءات المناسبة بإشراك المؤسسات المالية المرتبطة لمناقشة النتائج والتوصيات لتضمن وموثوقية ومرونة البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع؛
5. إجراء أبحاث ودراسات متعمقة بما في ذلك تحليل الجوانب المختلفة لتحديد نقاط الضعف المحتملة والتهديدات الناشئة ونقاط الضعف داخل البنى التحتية المالية الحالية وأفضل الممارسات والفوائد المحتملة المرتبطة بالابتكارات الجديدة لتعزيز المرونة؛
6. تشجيع وتحفيز التغيير من خلال تعزيز التنافس والتكامل السوقي في البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات عن طريق تعزيز ثقافة التحسين المستمر والابتكار؛
7. تنظيم عملية الاشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية والمدفوعات بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية وذلك لتجنب ازدواجية العمل وتضارب الأهداف الوظيفية بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية؛
8. اتباع نهج استباقي في دراسة وتقييم المشاريع والتحديات المستقبلية في البنية التحتية المالية والنظام المالي للمدفوعات، لتعزيز الابتكار في الأنظمة الجديدة بالإضافة إلى تحسين وتحديث البنية التحتية المالية الحالية وأنظمة الدفع.

### قسم البحوث الإحصائية

- تماشياً مع هدف قسم البحوث الإحصائية في تعزيز جودة الإحصاءات الصادرة، قام القسم بربط البيانات المصرفية المجمعة من خلال النماذج الإحصائية الشهرية المطورة لجمع البيانات المصرفية بالنموذج الموحد للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي هو مطلب لفريق العمل المعني بالإحصاءات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي. يخدم هذا النموذج غرض توافق البيانات التفصيلية مع النموذج الموحد لصندوق النقد الدولي (IMF).
- قام القسم بزيادة دورية مسح العاملين في القطاع المالي من سنوي إلى ربع سنوي، إضافة إلى تحديث نموذج المسح ليشمل معلومات تفصيلية عن العاملين في القطاع المصرفي والمالي حسب

المنصب ونوع الوظيفة. كما يشمل المسح بيانات عن العاملين في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) في القطاع المصرفي والمالي.

- يساهم قسم البحوث الإحصائية في إعداد وتحديث سلسلة بيانات زمنية والبيانات الوصفية لصفحة البيانات القومية الموجزة (NSDP) بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA) ووزارة المالية والاقتصاد الوطني (MoFNE). تعرض هذه الصفحة بيانات اقتصادية ومالية مهمة لمملكة البحرين نُشرت وفقاً للوحة معايير نشر البيانات (DSBB) التابعة لصندوق النقد الدولي. في 5 سبتمبر 2024، ومع نجاح إطلاق بوابة البيانات الجديدة NSDP، طبقت البحرين توصية رئيسية بشأن النظام العام المعزز لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي (e-GDDS) بهدف نشر البيانات الاقتصادية الكلية والمالية الضرورية. تتوفر صفحة البحرين للبيانات القومية الموجزة من خلال بوابة البحرين للبيانات المفتوحة، مما يوفر تبادل البيانات باعتماد "تكنولوجيا تبادل البيانات الإحصائية والوصفية (SDMX) ويظهر إطلاق صفحة البيانات القومية الموجزة التزام الدولة بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) في المستقبل القريب.
- إن قسم البحوث الإحصائية مسؤول عن جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية. وقد تم إضافة جداول البيانات التالية للنشرة خلال عام 2024:
- مصارف قطاع التجزئة الإسلامية - معدلات الربح على الودائع والقروض بالدينار البحريني.
- مصارف قطاع التجزئة الإسلامية - معدلات الربح على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال حسب المصارف.
- الاحتياطيات الرسمية الدولية والتي تشمل الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة (SDRs)، واحتياطيات صندوق النقد الدولي، والعملات الأجنبية.
- يلتزم القسم بتزويد المنظمات الدولية بالإحصاءات المصرفية والمالية في البحرين مثل صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية (BIS)، البنك الدولي، المركز الإحصائي الخليجي، صندوق النقد العربي، وغيرها.
- يواصل القسم في تطوير التقارير والإحصائيات الدورية مثل بيانات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية الأسبوعية والشهرية.

## الفصل 3

### تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

أنظمة المدفوعات

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

حماية المستهلك

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

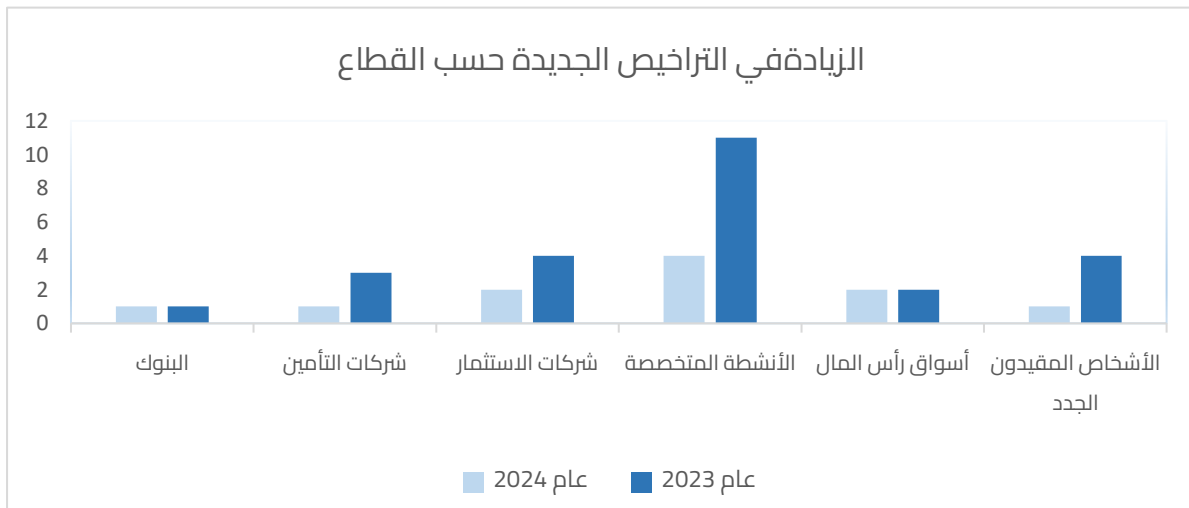
## التراخيص الجديدة

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2024 بالموافقة على منح 10 رخص لمؤسسات جديدة في مملكة البحرين، بالإضافة لتسجيل خبير إكتواري، مقابل منح 12 رخصة لمؤسسات جديدة في مملكة البحرين، بالإضافة لتسجيل خبير معاينة وتقدير الأضرار (شركة) وتسجيل 3 خبراء إكتواريين في عام 2023. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية 367 رخصة وأشخاص مقيدون حتى نهاية 31 ديسمبر 2024 مقارنة بـ 369 رخصة وأشخاص مقيدون ممنوحة حتى نهاية 31 ديسمبر 2023.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين ادناه:

1. السيد جايش دارميندرا بانديت - خبير إكتواري.
2. اسما كاييتال بارتريز ش.م.ب. (مقفلة) - ترخيص شركة أعمال استثمارية - فئة ٤.
3. بيني فين ش.م.ب. مقفلة - ترخيص شركة مساندة للقطاع المالي - مشغل منصة التمويل الجماعي.
4. بنك سنغافورة الخليج ش.م.ب. (مقفلة) - ترخيص بنك جملة تقليدي.
5. بلو أستر كاييتال ش.م.ب. (مقفلة) - ترخيص شركة أعمال استثمارية - فئة ٤.
6. بت أويسيس بحرين ذ.م.م. - ترخيص شركة خدمات الأصول المشفرة - فئة 2.
7. اتيمي ش.م.ب. مقفلة - ترخيص شركة خدمات الأصول المشفرة - فئة 4.
8. فوريس جي إف إس البحرين ش.م.ب. (مقفلة) - ترخيص شركة مساندة للقطاع المالي - مقدمي خدمات الدفع.
9. تمارا بحرين ش.م.ب. (مقفلة) - ترخيص شركة تمويل.
10. بنك فيصل الإسلامي السوداني - ترخيص مكتب تمثيلي.
11. الدرع لحللول التكنولوجيا ذ.م.م. - ترخيص ووسطاء التأمين.

وقد تصدرت شركات خدمات الأصول المشفرة (أسواق رأس المال)، الشركات المساندة للقطاع المالي وشركات الأعمال الاستثمارية قائمة التراخيص الصادرة في عام 2024، كما هو مبين في الرسم البياني:



## وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

### البيئة الرقابية التجريبية

منذ انشاء البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، استلم المصرف ما يقارب 164 طلبا للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، وذلك على النحو الآتي:

- استلام 15 طلب للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية خلال العام 2024.
- الموافقة على 7 طلبات، بعد أن تم دراستها ومناقشتها في لجنة فحص طلبات البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية.
- تم رفض طلب واحد لعدم استيفائه للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.

منذ تدشين البيئة الرقابية التجريبية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، تم تخريج 30 شركة بعد أن أنهوا بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهما:

1. Tarabut Gateway W.L.L
2. Rain Financial
3. Belfrics Middle East W.L.L.
4. Arabianchain
5. Basket FZE
6. Sprinklexchange
7. Braxtone, Tasweya
8. PIE
9. PyypI
10. Spire
11. Bambucorn
12. Spare
13. AT Payments
14. Aion Digital
15. Denarri Cash
16. Odootec
17. Safaghat
18. Tabby
19. COCOA
20. Spotti
21. Twazn Digital Investments

Tasleefa .22
Lamaa for Information Technology .23
Braxtone Corporate Services Provider .24
Drahim Fintech App LLC .25
Lenders Mark .26
Pay Deema W.L.L .27
Inablr Middle East W.L.L .28
Insurance Hub .29
Tamara .30

كما وحصلت 8 شركات على الترخيص النهائي من المصرف:

1. حصلت Tarabut Gateway على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
2. حصلت Rain Financial على ترخيص للعمل كمنصة أصول مشفرة من الفئة 3 من مصرف البحرين المركزي.
3. حصلت (Floos Bahrain) PIE على ترخيص للعمل كشركة تمويل من مصرف البحرين المركزي.
4. حصلت Bambucorn على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.
5. حصلت Spare على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
6. حصلت Spire على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
7. حصلت Safaghat على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.
8. حصلت Tamara على ترخيص للعمل كشركة تمويل من مصرف البحرين المركزي.

اعتباراً من 31 ديسمبر 2024، أصدر مصرف البحرين المركزي 48 ترخيصاً لمزاولة أنشطة التكنولوجيا المالية في مملكة البحرين.

## أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية

تقوم إدارة الخدمات المصرفية بإدارة عمليات نظام الدفع الآني (RTGS) ونظام تسوية الأوراق المالية (SSS)، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالمدفوعات والمقاصة والبنية التحتية للأسواق المالية (FMIs) وأنظمة الدفع وخدماتها.

### أنظمة المدفوعات والتسوية (SSS & RTGS)

يعتبر النظام الآلي للتسويات الإجمالية (RTGS) الذي يديره مصرف البحرين المركزي نظاماً مهماً لتسوية المدفوعات ذات القيمة العالية. حيث يتيح النظام لبنوك التجزئة المحلية بتبادل التحويلات المالية فيما بينهم، ونيابة عن عملائهم في الوقت الآلي وعلى أساس إجمالي. كما يقوم النظام بتسوية المدفوعات الخاصة بنظام تسوية الأوراق المالية وأنظمة المدفوعات الأخرى مثل نظام شبكة أجهزة الصراف الآلي (BENEFIT)، ونظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)، ونظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) ونظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS).

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآلي (RTGS) خلال عام 2024، 393,541 عملية أي بمتوسط يومي بلغ 1,580 عملية تحويل بمبلغ 129.1 مليار دينار أي بمتوسط يومي بلغ 518.5 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين مصارف التجزئة من خلال النظام المذكور أعلاه 52,750 عملية تحويل بمبلغ 123.3 مليار دينار بحريني.
- بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً 340,791 عملية تحويل بمبلغ 5.8 مليار دينار بحريني.

يقدم مصرف البحرين المركزي وبالنيابة عن حكومة مملكة البحرين بتوفير خدمات إيداع وتسوية لعمليات التداول في الأوراق المالية الحكومية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS). كما يتيح نظام تسوية الأوراق المالية للمشاركين المؤهلين إمكانية المزايدة على جميع الأوراق المالية الحكومية المحلية وإصدارها وتوزيعها، بما في ذلك الأوراق المالية الإسلامية.

وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) 3,183 عملية تحويل بمبلغ 12.482 مليار دينار بحريني أي بمتوسط يومي بلغ 13 عملية وبمتوسط يومي بلغ 50.130 مليون دينار بحريني خلال عام 2024.

بلغ مجموع الرسوم الواردة من البنوك الأعضاء في RTGS و SSS (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) 403,546 دينار بحريني في عام 2024.

### شبكة الصراف الآلي (بنفت)

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصراف الآلي عن طريق شركة (بنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصراف الآلي (بنفت) خلال عام 2024 ما مجموعه 11,189,327 عملية بمتوسط يومي بلغ 30,572 عملية سحب تقريباً بمبلغ 1.231 مليار دينار بحريني أي بمتوسط يومي بلغ 3.365 مليون دينار بحريني.

### نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لمقاصة الشيكات اليومية المتداولة، حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) والذي تقوم بإدارته شركة بنفت 1,923,263 شيك أي بمتوسط يومي بلغ 7,724 شيك وبمبلغ 6.552 مليار دينار بحريني أي بمتوسط يومي بلغ 26.315 مليون دينار بحريني وذلك خلال عام 2024.

### نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)

تم إطلاق نظام التحويلات المالية الإلكتروني والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفت في عام 2015، حيث يربط النظام جميع مصارف التجزئة في مملكة البحرين. ويقدم النظام ثلاثة خدمات متميزة لجميع عملاء البنوك وهي (فوري، وفوري+، وفواتير).

تتيح خدمة فوري+ لعملاء مصارف التجزئة تحويل أي مبلغ حتى 1000 دينار بحريني يومياً كحد أقصى في غضون 30 ثانية على مدار الساعة، أما خدمة فوري فتتيح للعملاء تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية. أما خدمة فواتير فهي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير وتقوم بعرضها لعملاء مصارف التجزئة في مكان واحد، حيث توفر هذه الخدمة للعملاء إمكانية الاستفسار ودفع فواتيرهم المستحقة خلال 30 ثانية. كما تقدم خدمة فواتير إمكانية الاستقطاع المباشر والتي تمكن الجهات المصدرة للفواتير من استقطاع المبالغ المستحقة من العملاء حسب تواريخ الاستحقاق بشكل آلي بناءً على تفويض العميل المسبق.

- بلغ عدد عمليات تحويل Fawri+ في عام 2024 ما مجموعه 420,334,850 عملية بقيمة إجمالية بلغت 8.567 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri+ 1,151,602 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 23.472 مليون دينار بحريني.
- بلغ عدد عمليات Fawri في عام 2024 ما مجموعه 13,184,829 عملية بقيمة إجمالية بلغت 23.582 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri 36,123 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 64.609 مليون دينار بحريني.
- بلغ عدد عمليات Fawateer في عام 2024 ما مجموعه 12,628,131 عملية بمبلغ إجمالي قدره 1.157 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer 34,598 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 3.171 مليون دينار بحريني.

### نظام المدفوعات الخليجية (أفاق)

نظام المدفوعات الخليجية "أفاق" المقدم من شركة المدفوعات الخليجية، هو منصة مدفوعات إقليمية مشتركة تربط بين أنظمة التسويات الإجمالية الآنية الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون لتسريع تنفيذ التحويلات والتسويات المالية بين دول المجلس حيث يتم تنفيذ المعالجة الفورية للمدفوعات المتبادلة بين دول المجلس والتسويات الإجمالية في نهاية اليوم.



أطلق نظام آفاق للمدفوعات الخليجية بتاريخ 10 ديسمبر 2020 بانضمام مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي السعودي كأول مشاركين في النظام.

بلغ إجمالي عدد التحويلات المصرفية عن طريق نظام المدفوعات الخليجي آفاق خلال عام 2024، 64,839 عملية تحويل أي بمتوسط يومي بلغ 262 عملية تحويل بمبلغ 705.44 مليون دينار بحريني أي بمتوسط يومي بلغ 2.84 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- التحويلات بين البنوك: بلغ عدد التحويلات المصرفية الواردة بين المصارف التجزئة 503 عمليات تحويل بمبلغ 2.43 مليون دينار بحريني وبلغ عدد التحويلات المصرفية الصادرة 1,734 عملية تحويل بمبلغ 197.3 مليون دينار بحريني.
- تحويلات العملاء: بلغ عدد تحويلات العملاء الواردة من خلال هذا النظام 24,719 عملية تحويل بمبلغ 103 مليون دينار بحريني وبلغ عدد تحويلات العملاء الصادرة 37,883 عملية بمبلغ 402.71 مليون دينار بحريني.

### خدمة نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

تم إطلاق نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفت في عام 2021. يوفر النظام خدمة الشيكات الإلكترونية لعملاء مصارف التجزئة من الأفراد والشركات عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة على الهاتف المحمول للعملاء، حيث يمكن للأفراد التسجيل إلكترونياً في خدمة الشيك الإلكتروني من خلال تطبيق بنفت بي (BenefitPay). أما بالنسبة للشركات، فيمكنهم التسجيل عن طريق مصارف التجزئة وذلك للحصول على تطبيق (e-Cheque) المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الإلكترونية.

وتعتبر خدمة الشيكات الإلكترونية وسيلة دفع مكتملة للشيكات التقليدية في مملكة البحرين، حيث تتمتع الشيكات الإلكترونية بمزايا خاصة بالإضافة إلى احتفاظها بجميع الوظائف الأساسية والسلطات القانونية التي تحملها الشيكات التقليدية.

وتتضمن خدمات الشيكات الإلكترونية خدمة طلب دفتر شيكات إلكترونية، خدمة إصدار الشيك مثل التحرير والتوقيع والإيداع التي تتم إلكترونياً، دون الحاجة إلى زيارة البنك للقيام بهذه الخدمات.

كما يوضح الجدول أدناه مجموع الخدمات التي تمت من خلال النظام بشكل تفصيلي:

المجموع منذ تاريخ إطلاق الخدمة	2024 (المجموع)	2023 (المجموع)	الخدمات
1,046,691	118,442	138,782	عدد العملاء المفعّلين والمسجلين في النظام (الأفراد)
293	26	33	عدد العملاء المسجلين في النظام (الشركات)

4,691	344	630	عدد طلبات دفاتر الشيكات الإلكترونية
9,748	1,927	2,673	عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الأفراد عبر تطبيق بنفنت بي
4,529	1,783	1,325	عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الشركات وأصحاب الحسابات المشتركة وأصحاب حسابات التوكيل العام عن طريق تطبيق الشيكات الإلكترونية
11,680	3,168	3,300	مجموع عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إيداعها ودفعها

## إصدار النقد

- بلغ مجموع الإبداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل بنوك التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام 2024م 675 مليون دينار بحريني، فيما بلغ مجموع السحوبات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة 678 مليون دينار بحريني.
  - استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر وغير مباشر للأوراق النقدية الغير صالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف، حيث بلغ مبلغ الكمية المتلفة خلال عام 2024م 287 مليون دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.
  - بلغ الرصيد القائم للنقد المتداول 672 مليون دينار في 31 ديسمبر 2024، حيث تمثل المسكوكات المعدنية 23 مليون دينار والأوراق النقدية 649 مليون دينار بحريني.
  - قامت الإدارة بسك عدد 100 مسكوكة تذكارية ذهبية وعدد 1000 مسكوكة تذكارية فضية تزامناً مع الاحتفال باليوبيل الفضي لذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً لتولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم.
- يحمل الوجه الأمامي للمسكوكة صورة بارزة أمامية لحضرة صاحب الجلالة المعظم في الوسط، عبارة " الإحتفال باليوبيل الفضي لتولي صاحب الجلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم" في الأعلى، شعار اليوبيل الفضي جهة اليسار
- فيما يحمل الوجه الخلفي للمسكوكة عبارة "قَصْرُ أَبُو سَلْمَانَ خَازِ الْعَجَبَا " تَارِيخُهُ بِالْحَرْفِ يُحَسَّبُ تَغْلِبًا" بالأعلى، صورة بارزة لقصر الصخير العامر بتقنية Ultra High, Smartminting®
- المواصفات: الوزن 2 أونص (62.2 جرام)، الشكل دائري، القطر 38.61 مم، الإطار من الجهتين مزخرف مع عدد 25 تطعيمه باللون الأحمر ترمز الى عدد سنين الحكم.
- المصمم: رؤوف يحيى، وهو مصمم جرافيك يملك خبرة تزيد عن 15 عاماً في مجال تصميم العملات المعدنية والأوراق النقدية.
- الشركة المصنعة: شركة CIT والتي تشتهر بتصميمها الفريدة من نوعها ومقرها إمارة ليختنشتاين وهي الشركة المالكة لحقوق السك بتقنية Ultra High, Smartminting® وهي تقنية سك للمسكوكات التذكارية تسمح بإنشاء نقوش بارزة مثيرة على وجهي المسكوكة".

## البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2024 تنفيذ سياسته القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب 184 موظفاً في 189 دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصيرفة الاسلامية والمتابعة والتأمين والتكنولوجيا المالية والإدارة وتقنية المعلومات.
- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث 234 موظفاً إلى 126 من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات محلية وإقليمية وعالمية مثل معهد التدريب وبناء القدرات التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المصارف المركزية والمعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والمتابعة والاقتصاد والاستثمار والتأمين والموارد البشرية والمشتريات والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.
- تمويل 21 موظفاً للحصول على شهادات تخصصية وأكاديمية مختلفة بالتعاون مع تمكين وصندوق الوقف.
- تنفيذ برنامج تعاقدى حول التحول الرقمي لتطوير المهارات وتعزيز الوعي في مجالات التحول الرقمي وآخر المستجدات في التقنيات المالية والرقابية، حيث استهدف البرنامج 20 رئيساً من مختلف إدارات مصرف البحرين المركزي غير التقنية، وذلك بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ومعهد لندن للدراسات المصرفية والمالية.
- تنفيذ 4 دفعات من البرنامج التدريبي التعاقدى حول المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting) لعدد 80 موظفاً من مختلف الإدارات ذات الصلة بالمصرف، وذلك بالتعاون مع مؤسسة Behind the Balance Sheet. ويهدف البرنامج إلى تعزيز مهارات المحاسبة الجنائية لموظفي المصرف.
- تنفيذ برنامج تدريبي تعاقدى لتطوير المهارات التخصصية المختلفة للموظفين الجدد في مصرف البحرين المركزي، بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- تنفيذ عدد من البرامج التعاقدية لتطوير المهارات الإدارية والإشرافية لعدد 41 موظفاً من مختلف الإدارات والمستويات الوظيفية بالمصرف، وذلك مع عدد من المؤسسات التدريبية المتخصصة.
- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال التحاق 100 موظف بمنصة تعليم إلكتروني تابعة لبنك التسويات الدولية ومختصة بالمجالات المصرفية والمالية.
- توعية موظفي المصرف بمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني وكيفية تلافيها من خلال تزويدهم بحصص تدريب إلكترونية شهرية متخصصة، وذلك في إطار برنامج التوعية والتدريب المستمر الذي ينفذه قسم أمن المعلومات بإدارة تقنية المعلومات.

- عقد عدد من المحاضرات الداخلية وورش العمل بالتعاون مع إدارات المصرف والمؤسسات ذات الصلة بعمل المصرف وذلك في المجالات المختلفة مثل الاقتصاد والاستثمار والاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- منح فرص التدريب العملي لعدد 30 من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

## مشاريع تقنية المعلومات

تم إنجاز وتنفيذ العديد من المشاريع خلال عام 2024 وذلك بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات؛ والمتضمنة ما يلي:

### تعزيز كفاءة عمليات الموارد البشرية في مصرف البحرين المركزي

في إطار جهود المصرف لتعزيز كفاءة العمل والانتقال إلى بيئة خالية من المعاملات الورقية، قامت إدارة تقنية المعلومات بالانتهاء من تطوير نظام إلكتروني جديد "للتكليف الإداري". يتيح هذا النظام للمدراء التنفيذيين ومدراء الإدارات لتقديم واعتماد طلبات التكليف الإداري إلكترونياً، مما يسهم في سرعة وكفاءة الإجراءات. وقد تم تدشين النظام وتفعيله على الشبكة الداخلية للمصرف، وهو ما يمثل خطوة هامة نحو تحسين الأداء الإداري وتحديث البنية التقنية للمصرف.

### واجهة عرض بيانات جديدة لقسم مراقبة المخاطر بإدارة الاحتياطي

كجزء من مشروع تطوير واجهات عرض البيانات وإنشاء تقارير رقمية شاملة سهلة الاستخدام وفقاً لأفضل الممارسات في مجال توفير وعرض البيانات، قامت إدارة تقنية المعلومات بتدشين واجهة عرض بيانات جديدة لقسم مراقبة المخاطر بإدارة الاحتياطي وذلك على منصة الشبكة الداخلية للمصرف. وتتيح هذه اللوحة عرض البيانات المالية على شكل رسوم بيانية، مما يُسهّل الوصول المباشر للبيانات والاطلاع على مؤشرات الأداء الرئيسية بصورة شاملة ومرنة.

### استحداث أداة جديدة لإدارة السيولة لبنوك التجزئة الإسلامية

كجزء من استراتيجية مصرف البحرين المركزي لتطوير خدمات القطاع المصرفي في مملكة البحرين، قامت إدارة تقنية المعلومات بتطوير نظام إدارة الخدمات المصرفية وذلك بهدف تحسين إدارة السيولة لتمكين عمليات مرابحة السلع إلكترونياً لدى بنوك التجزئة الإسلامية. ويعتمد النظام على هيكل مرابحة السلع المتوافق مع المعايير الدولية للسوق المالية الإسلامية، مما يوفر أداة متخصصة تلبي احتياجات هذه البنوك بشكل فعال.

### تمرير المرونة السيرانية للقطاع المصرفي

قام مصرف البحرين المركزي بتنظيم ورشة عمل تدريبية حول المرونة السيبرانية وطرق التعامل مع الهجمات والاختراقات الأمنية لقطاع الخدمات المالية والمصرفية، وقد تم إجراؤها بحضور الإدارة التنفيذية في المصرف وعدد من الرؤساء التنفيذيين والإداريين وموظفي الأمن السيبراني والفنيين من مختلف المصارف المحلية الرئيسية العاملة في مملكة البحرين بالإضافة لشركة بنفت، وقد بلغ عدد المشاركين في التمرين أكثر من 80 مشاركاً. وتعتبر هذه الفعالية جزءاً من استراتيجية مصرف البحرين المركزي لتعزيز الأمن السيبراني في قطاع الخدمات المالية والمصرفية وجهوده المستمرة للحفاظ على استقرار القطاع والحرص على ضمان بيئة آمنة لجميع العاملين في القطاع المصرفي والعملاء والمجتمع ككل، الى جانب سعي المصرف لتطوير مهارات وكفاءات القوى العاملة الوطنية في مجال الأمن السيبراني من خلال مثل هذه الورش العملية.

### ترقية أنظمة مصرف البحرين المركزي الأوراكل إلى أحدث إصدار

في إطار جهود إدارة تقنية المعلومات لعمليات الصيانة الدورية للأنظمة وتحسينها، تم الانتهاء من ترقية جميع أنظمة مصرف البحرين المركزي الأوراكل (Oracle) إلى أحدث إصدار مدعوم. وقد تم اختبارها بنجاح في بيئة التطوير، ومن ثم تدشينها في البيئة النهائية للأنظمة المصرفية. وستساهم هذه الترقية في تحسين أداء الأنظمة من خلال زيادة سرعة معالجة البيانات وتقليل زمن الاستجابة، مما يعزز من كفاءة العمليات اليومية. بالإضافة إلى تعزيز مستوى الأمان من خلال توفير أحدث التحديثات الأمنية والحماية ضد الثغرات الأمنية المحتملة وذلك وفقاً لمعايير متطلبات الدعم الأساسية لمنتجات الأوراكل، مما يضمن حماية البيانات الحساسة واستمرارية العمل دون انقطاع.

### تحسين نظام طلب الشهادات على الشبكة الداخلية

كجزء من استراتيجية مصرف البحرين المركزي لتطوير الخدمات المقدمة لموظفيه، تم الانتهاء من تحسين نظام طلب الشهادات على الشبكة الداخلية، حيث تم تحسين واجهة النظام وتجربة المستخدم للتطبيق. كما تم إضافة الخدمة الفورية لتحميل وطباعة الشهادات للموظفين، مما يسرع من عملية طلب إصدار الشهادات.

### اجتياز تدقيق المراقبة لشهادة الأيزو [ISO 22301: 2019] لمعيار نظام إدارة استمرارية الأعمال

في إطار حرص مصرف البحرين المركزي على تبني أفضل المعايير العالمية وسعيه الدائم لتطبيق أفضل الممارسات التي تمكنه من ضمان استمرارية الأعمال، والجاهزية للتصدي للمخاطر المحتملة والاستدامة في تقديم الخدمات المصرفية والقيام بدوره الرقابي والإشرافي على أكمل وجه، فقد اجتاز مصرف البحرين

المركزي عملية التدقيق السنوية الأولى لشهادة الآيزو "ISO) 22301:2019" بنجاح، وذلك بعد حصوله على إعادة الاعتماد في عام 2023. وقد أُجريت عملية التدقيق من قبل شركة "بيرو فيريتاس" المعتمدة من قبل المنظمة الدولية للمقاييس، حيث تم مراجعة جميع الوثائق التنظيمية بالتنسيق مع فريق عمل المصرف، والتأكد من التزام مصرف البحرين المركزي بتطبيق جميع المتطلبات المعيارية الدولية للخطة الاحترافية

### تحديث وحدات تخزين المعلومات المركزية ونظام النسخ الاحتياطي

فيما يتعلق بمشروع تحديث تقنيات وحدات تخزين المعلومات المركزية (Enterprise Storage) ونظام النسخ الاحتياطي (Backup System) والذي بدء العمل به مطلع شهر سبتمبر 2023، فقد تم اكتمال المشروع خلال الربع الثاني من العام 2024، وذلك بعد الانتهاء من ضبط الاعدادات حسب أفضل الممارسات والمعايير، ومن ثم تم بنجاح نقل جميع البيانات إلى وحدات التخزين الجديدة. ويأتي ذلك ضمن جهود إدارة تقنية المعلومات لتحديث أجهزة البنية التحتية، حيث ستوفر هذه الوحدات والأجهزة الحديثة أحدث تقنيات التشفير والحماية من البرامج الخبيثة، كما ستسهم أيضاً في ضمان استمرارية العمل في المصرف.

### مشروع تحديث البنية التحتية التقنية

في إطار مشروع تحديث البنية التحتية التقنية، تم في يونيو 2024 الانتهاء من إعداد وتجهيز الخوادم الحديثة (Servers) ونقل البيانات والأنظمة إليها لتحل محل الخوادم المستخدمة سابقاً في المصرف. ومن المتوقع أن تسهم هذه الخوادم الجديدة في تحسين بيئة العمل الافتراضية لخوادم مصرف البحرين المركزي وتعزيز أداء التطبيقات المستضافة عليها بشكل ملحوظ

### مشروع استبدال أجهزة جدران الحماية (Firewalls) المواجهة للإنترنت

انطلاقاً من سعي إدارة تقنية المعلومات لتطبيق أعلى المعايير وتوفير أفضل التقنيات في مجال الأمن السيبراني في المصرف، فقد تم الانتهاء من مشروع استبدال أجهزة جدران الحماية (Firewalls) المواجهة للإنترنت في نهاية شهر مايو 2024. وقد تم توسيع نطاق المشروع لتغطية المراجعة التفصيلية لإعدادات جدران الحماية، كما تمت المراجعة من قبل فريق خبراء مستقل بعد التنفيذ وذلك للتأكد من مطابقة عمليات التنفيذ والإعداد الشامل مع معايير الأمان المعمول بها. وستعزز هذه الأجهزة الجديدة من مستوى الأمن والحماية من مخاطر التهديدات ومحاولات الاختراق الخارجية التي قد يتعرض لها المصرف

### ضمان مرونة واستمرارية أنظمة مصرف البحرين المركزي والتأكد من جاهزيتها في مواجهة الأزمات

في إطار جهود مصرف البحرين المركزي المستمرة لتحسين إدارة المخاطر والأزمات وضمان استمرارية العمل، قامت إدارة تقنية المعلومات بالتعاون مع الإدارات المعنية وبنوك التجزئة في البحرين بتحويل شبكة المدفوعات إلى الموقع الاحترازي، ثم العودة إلى الموقع الرئيسي في اليوم التالي. كما تم اختبار

مرونة الأنظمة من خلال إيقاف وإعادة تشغيل جميع الأنظمة المستخدمة في المصرف. تهدف هذه الجهود إلى ضمان صحة الإجراءات التشغيلية وسرعة استرجاع الخدمات، وتعزيز قدرة المصرف على التعامل السريع أثناء الأزمات، مما يعزز مكانته كمؤسسة موثوقة ومستعدة لمواجهة التحديات ويسهم في الاستقرار الاقتصادي للنظام المالي في البحرين.

### إجراء اختبارات الاختراق الشاملة للتحقق من وجود ثغرات أمنية

في إطار العمل الدؤوب والجهود المتواصلة لتعزيز أمن وحماية المعلومات في مصرف البحرين المركزي، قامت إدارة تقنية المعلومات بالتعاون مع شركة متخصصة لإجراء "اختبارات الاختراق الشاملة" وذلك للكشف عن نقاط الضعف والتحقق من وجود ثغرات أمنية في البنية التحتية لتقنية المعلومات وتطبيقات الأنظمة المستخدمة بالمصرف، بحيث يمكن تدارك ومعالجة تلك الثغرات على النحو الأمثل والاسرع. وقد قدمت الشركة نتائج الاختبار إلى قسم أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت قائمة بالثغرات الأمنية المحتملة. وبناءً على ذلك، تمت مراجعة ومعالجة تلك الثغرات وإعادة التأكد من إغلاقها وذلك لتعزيز متانة الضوابط الأمنية ضد الاختراقات المحتملة. هذا ويعمل مصرف البحرين المركزي على إجراء اختبارات الاختراق الشاملة بشكل سنوي، كما يتم تطبيق أعلى معايير أمن المعلومات عند إجراء هذه الاختبارات.

### تعزيز أمان البريد الإلكتروني وتطويره

كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز أمن المعلومات وحمايتها في مصرف البحرين المركزي، قامت إدارة تقنية المعلومات بتفعيل نظام جديد لأمن البريد الإلكتروني. يهدف هذا النظام إلى الكشف عن أي رسائل بريد إلكتروني احتيالية أو غير مصرح بها في نظام البريد الإلكتروني المستخدم في المصرف. وتم اتخاذ هذا الإجراء لحماية حسابات الموظفين واتصالات البريد الإلكتروني من الدخول غير المصرح به، والتحصين ضد الهجمات الإلكترونية والتهديدات الأخرى. ويشمل ذلك ضمان سرية وسلامة وتوافر رسائل البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى الحماية من هجمات التصيد الاحتيالي والبريد المزج والفيروسات، وغيرها من أشكال البرمجيات الضارة، مع تعزيز الضوابط الأمنية ضد الاختراقات المحتملة.

### تفعيل نظام إدارة التطبيقات المسموح بها في المصرف

في إطار جهود مصرف البحرين المركزي المتواصلة لتحسين مستوى الأمن وحماية المعلومات، وضمن المشاريع المتعلقة بحماية المستخدم، تم الانتهاء من تركيب وتفعيل نظام الأمان المتقدم المبني على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، والذي يوفر للمشرفين تحكماً دقيقاً في جميع التطبيقات المعتمدة على أجهزة الموظفين، مما يضمن أمان استخدام الأنظمة من خلال إدارة التطبيقات المسموح بها فقط. كما يتم الحظر التلقائي لأي برنامج غير مدرج في القائمة البيضاء، مما يعزز حماية الأنظمة ضد البرامج الضارة والتهديدات السيبرانية



### برنامج سويفت لأمن العملاء (CSP) للتقييم المستقل

استمراراً لعمل مصرف البحرين المركزي لتطبيق أعلى معايير الأمن السيراني المرتبطة بأنظمتها المالية، تم الانتهاء من إجراء تقييم الامتثال لبرنامج سويفت لأمن العملاء - (SWIFT Customer Security Program - CSP) بالتعاون مع شركة مختصة ومعتمدة من قبل سويفت، وقد تمت مشاركة تقارير التقييم المطلوبة وإجراءات الامتثال لضوابط الأمن الإلزامية مع شركة سويفت. ويعتبر هذا البرنامج إلزامياً لجميع مستخدمي شبكة سويفت للمدفوعات، والذي يساعد بدوره المؤسسات المالية على ضمان أن تكون دفاعاتها ضد الهجمات الإلكترونية محدّثة وفعّالة، وبالتالي حماية سلامة الشبكة المالية الأوسع.

### اجتياز تدقيق المراقبة وإعادة الاعتماد للدورة الثانية من شهادة الأيزو [ISO/IEC 27001:2013] لمعيار نظام إدارة أمن المعلومات

تماشياً مع التزام مصرف البحرين المركزي بتبني أعلى المعايير الدولية وجهوده المستمرة لتطبيق أفضل الممارسات لأمن المعلومات، أكمل مصرف البحرين المركزي بنجاح عملية إعادة الاعتماد للدورة الثانية من شهادة "ISO 27001:2013"، والمصدّقة من قبل هيئة الاعتماد بالمملكة المتحدة (UKAS). ويؤكد هذا الاعتماد، على التزام مصرف البحرين المركزي بمعالجة مخاطر أمن المعلومات والتحسين المستمر لنظام إدارة أمن المعلومات الخاص به. وقد تضمنت عملية إعادة الاعتماد تدقيقاً صارماً، اجتازه مصرف البحرين المركزي بإثبات الامتثال الكامل لجميع متطلبات المعايير التي شملت جميع الممارسات عبر مختلف إداراته وأقسامه، مما يضمن نهجاً متماسكاً وقويًا لأمن المعلومات داخل المصرف. مصرف البحرين المركزي.

## حماية المستهلك

### برنامج تواصل

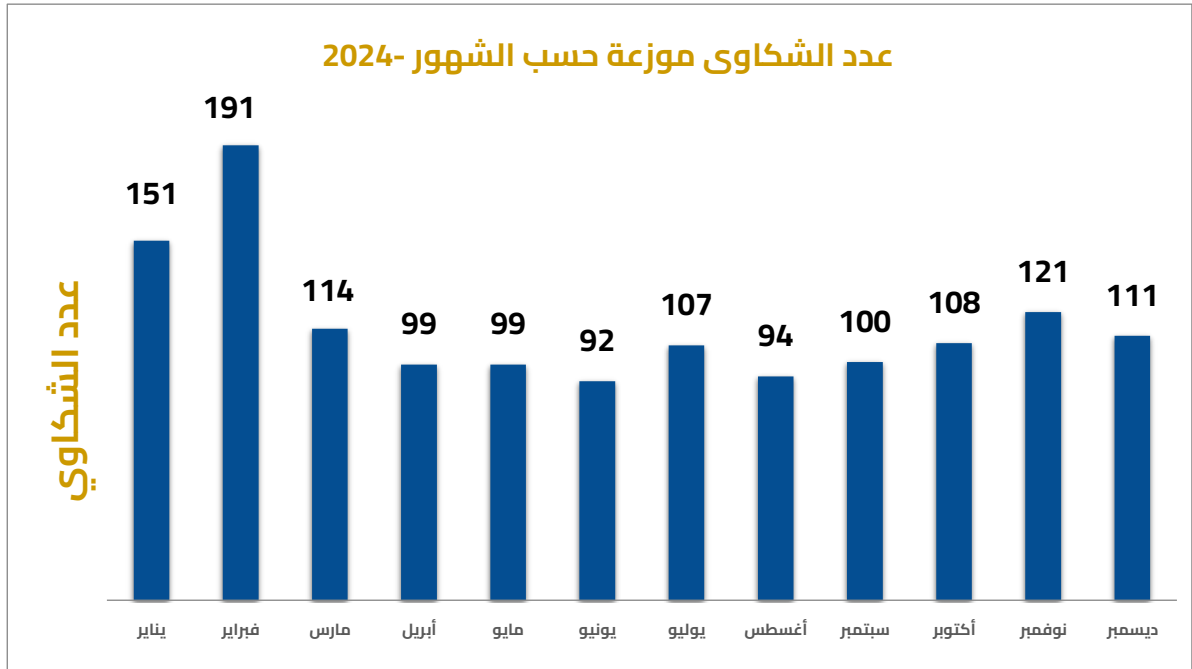
- العدد الإجمالي للمقترحات/الشكاوى/الاستفسارات المستلمة (2,297)
- العدد الإجمالي للشكاوى المستلمة (1,881)
- العدد الإجمالي للاستفسارات المستلمة (379)
- العدد الإجمالي للمقترحات المستلمة (37)

تم التعامل مع كافة المقترحات والشكاوى والاستفسارات من قبل مكتب حماية المستهلك والإدارات المعنية بالمصرف.

### الشكاوى عبر موقع مصرف البحرين المركزي

بلغ عدد الشكاوى المستلمة (1,387) وذلك في نهاية عام 2024. ويوضح الرسم البياني أدناه توزيع

الشكاوى حسب التصنيف التالي:



## وحدة الاتصال الخارجي

أبرز المؤتمرات والفعاليات

29 مايو 2024

CBB Staff Townhall (Digitalize – Grow – Elevate)



33 يوليو 2024

CBB and EDB Event: FS Horizons: Doubling Down on Finance  
مؤتمر مشترك بين مصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية: آفاق الخدمات المالية: تكثيف الجهود في القطاع المالي



2 - 3 أكتوبر 2024

Fintech Forward 24  
منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 24 - بدعم من مصرف البحرين المركزي



## مؤتمرات وفعاليات أخرى

التاريخ	الفعالية
2024 أبريل 29-28	AAOIFI 22 <sup>nd</sup> Annual Shari'ah Boards Conference مؤتمر أيوفي السنوي الثاني والعشرون للهيئات الشرعية
2024 مايو 7-5	Union of Arab Banks Workshop: AI-infused Banking: Unleashing the Power of Data Workshop
2024 سبتمبر 5-2	Union of Arab Banks Workshop: New interest Rate Risk in the Banking Book (IRRBB): Basel Committee Requirements
2024 نوفمبر 4-3	19 <sup>th</sup> AAOIFI-IsDB conference مؤتمر أيوفي - البنك الإسلامي للتنمية النسخة 19

## أبرز المشاركات

## 25 أبريل 2024

مشاركة مملكة البحرين ممثلة بمصرف البحرين المركزي في أعمال الاجتماع الثامن والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، والاجتماع الخامس مع رؤساء الأسواق (البورصات) بدول المجلس.





**13 سبتمبر 2024**

مشاركة سعادة خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، في الاجتماع الـ (83) للجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة الدوحة في دولة قطر.

**أكتوبر 2024**

معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني يتأسس وفد مملكة البحرين في اجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

**28 نوفمبر 2024**

مشاركة سعادة المحافظ خالد حميدان في جلسة حوارية بعنوان " فرص العملات الرقمية في الشرق الأوسط" في المنتدى الاقتصادي العالمي بالرياض، المملكة العربية السعودية.



**4 نوفمبر 2024**

مشاركة سعادة المحافظ خالد حميدان في جلسة حوارية بعنوان "العشر السنوات القادمة للقطاع الخدمات المالية" في منتدى بوابة الخليج 2024.



**6 - 8 نوفمبر 2024**

مشاركة وفد من المصرف في مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية.



### اللقاءات

التاريخ	عنوان المقابلة	ضيف المقابلة	الجهة الاعلامية
31 يناير 2024	Fintech promotes financial inclusion in Bahrain	ياسمين مرتضى آل شرف مدير - وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار	MEED
9 مايو 2024	مقابلة تلفزيون البحرين بخصوص تسلم المصرف وسام المعلوماتية ضمن جائزة سمو الشيخ سمو الشيخ سالم العلي الصباح المعلوماتية	حصة عبد الله السادة مدير تنفيذي - العمليات المصرفية	تلفزيون البحرين
20 نوفمبر 2024	Bahrain Emerges as a Regional Fintech Powerhouse	ياسمين مرتضى آل شرف مدير - وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار	Fintech Middle East
2 ديسمبر 2024	Khalid Humaidan: Cross-border Middle Eastern consolidation 'a natural progression'	خالد ابراهيم حميدان سعادة المحافظ	The Banker

### الأخبار الصحفية

120

العدد الكلي للأخبار الصحفية

96

إصدارات السندات والصكوك

24

فعاليات وانجازات المصرف



## الوسائط الرقمية

2024

## LinkedIn

32.3K	المتابعين (نهاية ديسمبر 2024)
162	المنشورات
2,248	متوسط الزوار في الشهر
23.3%	متوسط نسبة التفاعل

## Instagram

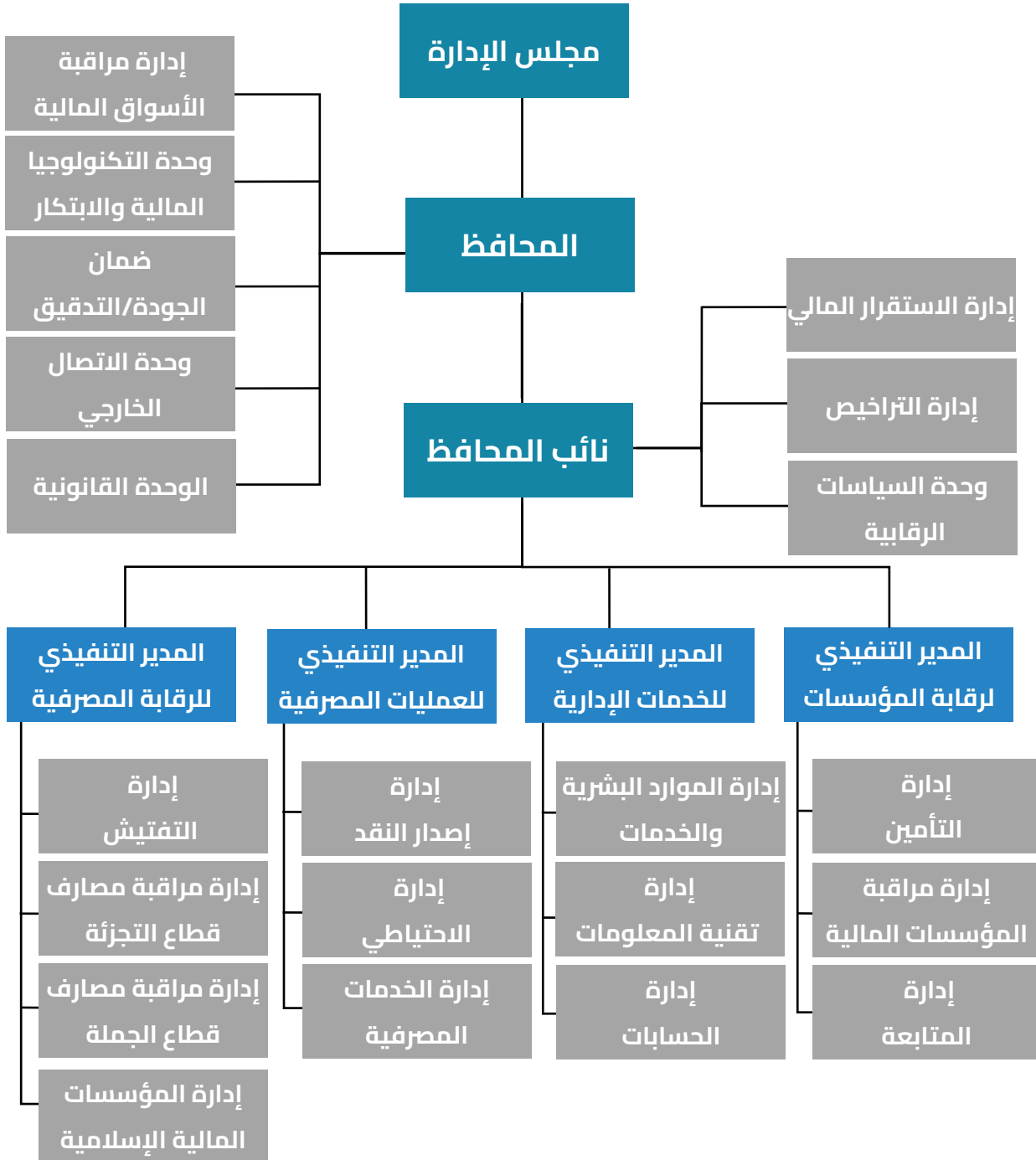
15.2K	المتابعين (نهاية ديسمبر 2024)
166	المنشورات
3,414	متوسط مشاهدات المنشور
843	متوسط مشاهدات القصص
77	متوسط الإعجاب للمنشور

## X

6,197	المتابعين (نهاية ديسمبر 2024)
268	المنشورات
209	متوسط مشاهدات المنشور
1%	متوسط نسبة التفاعل



## الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي



## الفصل

# 4

## البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN  
INDEPENDENT AUDITOR'S REPORT  
AND  
FINANCIAL STATEMENTS  
31 DECEMBER 2024**

---

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**FINANCIAL STATEMENTS**  
**FOR THE YEAR ENDED 31 DECEMBER 2024**

---

	<b>Page</b>
Independent auditor's report	1 - 2
Balance sheet	3
Profit and loss account and appropriation	4
Notes to the financial statements	5 - 10



KPMG Fakhro  
Audit  
12<sup>th</sup> Floor, Fakhro Tower,  
P.O. Box 710, Manama,  
Kingdom of Bahrain

Telephone +973 17224807  
Telefax +973 17227443  
Website: [www.kpmg.com/bh](http://www.kpmg.com/bh)  
CR No. 6220 - 2

# Independent auditors' report

## To the Board of Directors

*Central Bank of Bahrain  
Kingdom of Bahrain*

### Opinion

We have audited the financial statements of the Central Bank of Bahrain (the "Central Bank"), which comprise the balance sheet as at 31 December 2024 and profit and loss account and appropriation for the year then ended, and notes, comprising significant accounting policies and other explanatory information.

In our opinion, the accompanying financial statements of the Central Bank for the year ended 31 December 2024 are prepared, in all material respects, in accordance with the basis of accounting described in note 2 of the financial statements.

### Basis for Opinion

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing (ISAs). Our responsibilities under those standards are further described in the Auditors' responsibilities for the audit of the financial statements section of our report. We are independent of the Central Bank in accordance with the International Ethics Standards Board for Accountants International Code of Ethics for Professional Accountants (including International Independence Standards) (IESBA Code), together with the ethical requirements that are relevant to our audit of the financial statements in the Kingdom of Bahrain, and we have fulfilled our other ethical responsibilities in accordance with these requirements and the IESBA Code. We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion.

### Emphasis of Matter – Basis of Accounting

We draw attention to Note 2 of the financial statements which describes the basis of accounting. The financial statements are prepared to comply with the Central Bank's financial reporting requirements. As a result, the financial statements may not be suitable for another purpose. Our opinion is not modified in respect of this matter.

### Responsibilities of the Management for the Financial Statements

Management is responsible for the preparation of the financial statements in accordance with the basis of accounting described in note 2 of the financial statements, for determining the acceptability of the basis of accounting and for such internal control as the management determines is necessary to enable the preparation of the financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the financial statements, the management is responsible for assessing the Central Bank's ability to continue as a going concern, disclosing, as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless the management either intends to liquidate the Central Bank or to cease operations, or has no realistic alternative but to do so.



*Independent auditors' report to the Board of Directors (continued)*  
*Central Bank of Bahrain*

**Auditors' Responsibilities for the Audit of the Financial Statements**

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the financial statements as a whole are free from material misstatement, whether due to fraud or error, and to issue an auditors' report that includes our opinion. Reasonable assurance is a high level of assurance, but is not a guarantee that an audit conducted in accordance with ISAs will always detect a material misstatement when it exists. Misstatements can arise from fraud or error and are considered material if, individually or in the aggregate, they could reasonably be expected to influence the economic decisions of users taken on the basis of these financial statements.

As part of an audit in accordance with ISAs, we exercise professional judgement and maintain professional scepticism throughout the audit. We also:

- Identify and assess the risks of material misstatement of the financial statements, whether due to fraud or error, design and perform audit procedures responsive to those risks, and obtain audit evidence that is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than for one resulting from error, as fraud may involve collusion, forgery, intentional omissions, misrepresentations, or the override of internal control.
- Obtain an understanding of internal control relevant to the audit in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the Central Bank's internal control.
- Evaluate the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates and related disclosures made by the management.
- Conclude on the appropriateness of the management's use of the going concern basis of accounting and, based on the audit evidence obtained, whether a material uncertainty exists related to events or conditions that may cast significant doubt on the Central Bank's ability to continue as a going concern. If we conclude that a material uncertainty exists, we are required to draw attention in our auditors' report to the related disclosures in the financial statements or, if such disclosures are inadequate, to modify our opinion. Our conclusions are based on the audit evidence obtained up to the date of our auditors' report. However, future events or conditions may cause the Central Bank to cease to continue as a going concern.

We communicate with the management regarding, among other matters, the planned scope and timing of the audit and significant audit findings, including any significant deficiencies in internal control that we identify during our audit.

KPMG Fakhro  
Partner Registration Number 213  
16 March 2025

# CENTRAL BANK OF BAHRAIN

## BALANCE SHEET

AS AT 31 DECEMBER 2024

	Note	2024 BD'000	2023 BD'000
<b>ASSETS</b>			
Gold	4	2,500	2,500
Foreign reserves	5	1,427,988	1,859,778
Due from Ministry of Finance	6	4,294,739	3,477,419
Cash, due from Bahraini banks and securities	7	634,906	631,055
Other assets	8	77,863	62,816
<b>TOTAL ASSETS</b>		<b>6,437,996</b>	<b>6,033,568</b>
<b>LIABILITIES</b>			
Notes and coins in circulation	4	670,822	667,820
Bahraini Dinar deposits from banks		4,781,481	4,471,297
Other deposits		230,737	189,007
Due to other central banks		644	642
Profit payable to the Government of the Kingdom of Bahrain		2,500	2,500
Provision for currency withdrawn		6,141	6,145
Other liabilities	9	12,769	17,001
<b>TOTAL LIABILITIES</b>		<b>5,705,094</b>	<b>5,354,412</b>
<b>CAPITAL FUNDS</b>			
Capital	10	200,000	200,000
General reserve	11	341,135	310,990
Contingency reserve	12	172,226	147,408
Revaluation reserve	13	19,541	20,758
<b>TOTAL CAPITAL FUNDS</b>		<b>732,902</b>	<b>679,156</b>
<b>TOTAL LIABILITIES AND CAPITAL FUNDS</b>		<b>6,437,996</b>	<b>6,033,568</b>



Hassan Khalifa Al Jalahma  
Chairman



Khalid Humaidan  
Governor

The attached notes 1 to 14 form part of these financial statements.

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**PROFIT AND LOSS ACCOUNT AND APPROPRIATION**  
**FOR THE YEAR ENDED 31 DECEMBER 2024**

	<i>Note</i>	<b>2024</b> <b>BD'000</b>	<b>2023</b> <b>BD'000</b>
<b>INCOME</b>			
Interest income		<b>344,449</b>	292,145
Interest expense		<b>(288,196)</b>	(235,778)
<b>Net interest income</b>		<b>56,253</b>	56,367
Registration and licensing fees		<b>5,329</b>	5,214
Exchange gain on sale of US dollars		<b>9,489</b>	11,991
Net realised investment loss		<b>-</b>	(257)
Other income		<b>6,986</b>	7,095
<b>TOTAL INCOME</b>		<b>78,057</b>	80,410
<b>EXPENSES</b>			
Staff costs		<b>(13,538)</b>	(13,137)
General and administration expenses		<b>(3,884)</b>	(3,106)
Notes issue expenses		<b>(279)</b>	(1,787)
Funds and advisory fees		<b>(19)</b>	(22)
<b>TOTAL OPERATING EXPENSES</b>		<b>(17,720)</b>	(18,052)
<b>PROFIT FOR THE YEAR BEFORE PROVISION FOR IMPAIRMENT</b>		<b>60,337</b>	62,358
Provision for impairment		<b>(48)</b>	(39)
<b>PROFIT FOR THE YEAR</b>		<b>60,289</b>	62,319
Transfer to contingency reserve	12	<b>(27,644)</b>	(28,660)
Transfer to general reserve	11	<b>(30,145)</b>	(31,159)
<b>BALANCE PAYABLE TO THE GOVERNMENT OF KINGDOM OF BAHRAIN</b>		<b>2,500</b>	2,500

Hassan Khalifa Al Jalahma  
Chairman

Khalid Humaidan  
Governor

The attached notes 1 to 14 form part of these financial statements.



**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS**  
**AS AT 31 DECEMBER 2024**

---

**1 REPORTING ENTITY**

The Central Bank of Bahrain (the "Central Bank") is a public legal entity established pursuant to the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law No.64 of 2006 (the "Law"). The law stipulates the Central Bank's objectives as well as its powers and functions.

The Central Bank is responsible for maintaining the monetary and financial stability in the Kingdom of Bahrain.

The Central Bank implements the Kingdom's monetary and foreign exchange rate policies, manages the government's reserves and debt issuance, issues the national currency and oversees the country's payments and settlement systems. It is also the sole regulator of Bahrain's financial sector, covering the full range of banking, insurance, investment business and capital markets activities. The Central Bank has no branches or operations outside Bahrain.

The Central Bank's registered address is P.O. Box 27 and is located at the Central Bank Building, Diplomatic Area, Kingdom of Bahrain.

The financial statements of the Central Bank, comprise the balance sheet as at 31 December 2024, the related profit and loss account and appropriation for the year then ended, and notes, comprising a summary of significant accounting policies and other explanatory information and were authorised for issue by the Board of Directors on 16 March 2025.

**2 BASIS OF ACCOUNTING**

These financial statements have been prepared in accordance with the significant accounting policies (note 3) in compliance with the financial reporting requirements as set out in Part 1 of the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law No. (64) of 2006 and other accounting policies in line with the generally accepted accounting policies applicable to the operations of the Central Bank. These policies have been consistently applied to all the years presented, unless otherwise stated.

**3 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES**

**3.1 Accounting convention**

The financial statements are prepared under the historical cost convention.

**3.2 Functional and presentation currency**

These financial statements are presented in Bahraini Dinars, which is the Central Bank's functional currency. All amounts have been rounded to the nearest thousand, unless otherwise stated.

**3.3 Gold**

Gold is carried at cost.

**3.4 Foreign reserves**

Foreign reserves comprise deposits placed and investments denominated in foreign currencies. All financial assets are recognised at cost on the settlement date, i.e. the date on which the executed trade is settled. All investments and deposits are carried at cost less provision for impairment.

**3.5 Cash, due from Bahraini banks and securities**

These balances comprise cash in hand, deposits / placements held with banks that are denominated in Bahraini Dinars and highly liquid treasury bills.

**3.6 Equipment**

All equipment used by the Central Bank is stated at historical cost less depreciation. Historical cost includes expenditure that is directly attributable to the acquisition of the items.

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS**  
**AS AT 31 DECEMBER 2024**

---

**3 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES (continued)**

**3.6 Equipment (continued)**

Gains and losses on disposals are determined by comparing proceeds with carrying amount. These are included in the profit and loss account and appropriation.

**3.7 Notes and coins in circulation**

Notes and coins in circulation issued, are stated net of Bahraini dinar notes and coins held in banking stock in the Central Bank.

**3.8 Foreign currencies**

Foreign currency transactions are recorded at rates of exchange ruling at the date of the transactions.

Monetary assets and liabilities denominated in foreign currencies are translated at the reporting date into the functional currency at the parity rate of the Bahraini dinar in relation to the United States Dollar and the closing market exchange rate for the other currencies.

In accordance with Article 22 (a) and (b) of Part 1 of the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law, all profits / (losses) resulting from the revaluation of the Central Bank's assets or liabilities in foreign currencies as a result of any change in the parity-rate of the Bahraini dinar or the rate of exchange of the Central Bank's assets of such currencies, are required to be recorded in a special account to be entitled "Revaluation Reserve".

Upon disposal of the assets denominated in foreign currencies, the related gain or loss on the foreign exchange element of the disposed asset is recognised in the profit and loss account and appropriation.

**3.9 Foreign currency swaps**

The Central Bank enters into foreign currency swaps with banks in Bahrain. The difference between the swap rate and the Bahraini dinar parity rate is recorded as realized gains and losses on settlement date in the profit and loss account and appropriation.

**3.10 Provision for impairment**

The Central Bank assesses at each reporting date whether an investment is impaired. Investments in bonds are assessed for impairment on a portfolio basis. Impairment on other assets is assessed based on recoverability of the asset.

Contingency reserve is utilised by the Central Bank to provide impairment for assets used in relation to Central Bank's objectives as determined by the Board.

**3.11 Revenue recognition**

*Interest income*

Interest income is recognised on a time apportioned basis, taking into account the principal outstanding and the rate applicable. Premiums or discounts on purchase of bonds are amortised on a straight-line basis over the remaining life of the investment and are included under interest income in the profit and loss account and appropriation.

*Registration and licensing fees*

Registration and licensing fees are accounted for based on the calendar year they relate to and are recognised on an accrual basis.

*Net realised investment gains and losses*

Net realised investment gains and losses arising from the sale of assets are recognised in the profit and loss account and appropriation when such assets are disposed of.

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS**  
AS AT 31 DECEMBER 2024

**3 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES (continued)**

**3.11 Revenue recognition (continued)**

**3.12 Interest expense**

Interest expense on the amounts due from Bahraini Dinar and other deposits is recognised on an accrual basis using the straight line method in the profit and loss account and appropriation.

**3.13 Notes issue expenses**

Expenses related to issuing notes are recognised in the profit and loss account and appropriation when incurred.

**3.14 Provision**

Provision is recognised if, as a result of a past event, the Central Bank has a present legal or constructive obligation that can be estimated reliably, and it is probable that an outflow of economic benefits will be required to settle the obligation. Provisions are determined by discounting the expected future cash flows at a rate that reflects current market assessments of the time value of money and, where appropriate, the risks specific to the liability.

**4 EXCESS OF AUTHORISED BACKING OVER CURRENCY IN CIRCULATION**

	<b>2024</b>	<b>2023</b>
	<b>BD'000</b>	<b>BD'000</b>
Authorised backing		
Gold	2,500	2,500
Foreign reserves – note 5	1,427,988	1,859,778
	<u>1,430,488</u>	<u>1,862,278</u>
Notes and coins in circulation	(670,822)	(667,820)
Excess of authorised backing over currency in circulation	<u>759,666</u>	<u>1,194,458</u>

According to Article 19 of the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law, foreign reserves permanently maintained by the Central Bank shall not be less than 100% of the value of the currency in circulation.

The fair value of gold as at 31 December 2024 was BD 148,723 thousand (2023: BD 116,931 thousand).

**5 FOREIGN RESERVES**

	<b>2024</b>	<b>2023</b>
	<b>BD'000</b>	<b>BD'000</b>
Bank deposits	1,385,223	1,791,512
Bonds portfolio	43,372	68,873
	<u>1,428,595</u>	<u>1,860,385</u>
Less: provision for impairment on bonds (refer note 12)	(607)	(607)
	<u>1,427,988</u>	<u>1,859,778</u>

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS**  
AS AT 31 DECEMBER 2024

**5 FOREIGN RESERVES (continued)**

Bonds are quoted in active markets with 99.90% representing bonds relating to Government of Bahrain or being of investment grade BBB or higher (2023: 99.91%) based on their market values. All the deposits (2023: 100%) and bonds (2023: 100%) are denominated in US Dollars.

The market value of the bond portfolio (including cash and accrued interest held within these portfolio) at 31 December 2024 was BD 44,142 thousand (2023: BD 69,988 thousand).

**6 DUE FROM MINISTRY OF FINANCE**

The amount represents the net amount due from Ministry of Finance ("Ministry") for payments and receipts related to the Ministry made by the Central Bank.

**7 CASH, DUE FROM BAHRAINI BANKS AND SECURITIES**

	<i>2024</i>	<i>2023</i>
	<i>BD'000</i>	<i>BD'000</i>
Cash	22	22
Due from Bahraini banks	22,451	21,598
Ijara Sukuk / Treasury bonds & bills issued by the Government of Bahrain	612,433	609,435
	<u>634,906</u>	<u>631,055</u>

**8 OTHER ASSETS**

	<i>2024</i>	<i>2023</i>
	<i>BD'000</i>	<i>BD'000</i>
Interest receivable	11,718	13,798
Staff loans	4,545	4,526
Equipment	1,748	1,771
Murabaha receivable *	55,948	36,004
Others	3,904	6,717
	<u>77,863</u>	<u>62,816</u>

\* This murabaha receivable is collateralised against Government of Kingdom of Bahrain sukuk amounting to BD 55,948 thousand (2023: BD 36,004 thousand).

**9 OTHER LIABILITIES**

	<i>2024</i>	<i>2023</i>
	<i>BD'000</i>	<i>BD'000</i>
Interest payable	5,674	9,781
Deferred license fee received	4,522	4,824
Accrued expenses	857	990
Other payables	1,716	1,406
	<u>12,769</u>	<u>17,001</u>

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS**  
AS AT 31 DECEMBER 2024

**10 CAPITAL**

	<b>2024</b>	<b>2023</b>
	<b>BD'000</b>	<b>BD'000</b>
Authorised	<b>500,000</b>	500,000
Issued and fully paid up	<b>200,000</b>	200,000

**11 GENERAL RESERVE**

	<b>2024</b>	<b>2023</b>
	<b>BD'000</b>	<b>BD'000</b>
Balance at beginning of the year	<b>310,990</b>	279,831
Transfer from profit and loss account and appropriation	<b>30,145</b>	31,159
Balance at end of the year	<b>341,135</b>	310,990

In accordance with Article 12 of the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law, the Central Bank maintains a general reserve which is credited with the following percentages of its net profit for the year:

- 100% of the net profit until the amount of the general reserve reaches 25% of the authorised capital of the Central Bank;
- 50% of the net profit until the amount of the general reserve is equal to the authorised capital of the Central Bank; and
- 25% of the net profit until the amount of the general reserve is double the amount of the authorised capital of the Central Bank.

Any net profit after such allocation to the contingency reserve is to be transferred to the Kingdom of Bahrain general account within three months of the date of the approval of the Central Bank's financial statements.

**12 CONTINGENCY RESERVE**

	<b>2024</b>	<b>2023</b>
	<b>BD'000</b>	<b>BD'000</b>
Balance at beginning of the year	<b>147,408</b>	119,032
Transfer during the year	<b>27,644</b>	28,660
Utilised during the year (refer note 5)	<b>(2,826)</b>	(607)
Recovery of provisioned asset	-	323
Balance at end of the year	<b>172,226</b>	147,408

In accordance with Article 21 of the Central Bank of Bahrain and Financial Institution Law, the Board has approved a transfer of BD 27,644 thousand of the current year's net profit to the contingency reserve (2023: BD 28,660 thousand). During the year, the reserve was utilised for a provision on investment in one of the investment in other assets for BD 2,826 thousand (2023: BD 607 thousand on bond portfolio) and recovery of a provisioned asset which was previously utilised from the contingency reserve of BD Nil (2023: BD 323 thousand).

**CENTRAL BANK OF BAHRAIN**  
**NOTES TO THE FINANCIAL STATEMENTS**  
**AS AT 31 DECEMBER 2024**

---

**13 REVALUATION RESERVE**

	<b>2024</b>	<b>2023</b>
	<b>BD'000</b>	<b>BD'000</b>
Balance at beginning of the year	<b>20,758</b>	21,228
Movement during the year	<b>(1,217)</b>	(470)
Balance at end of the year	<b>19,541</b>	20,758

The revaluation reserve relates to profit / (losses) resulting from the revaluation of assets and liabilities in foreign currencies.

**14 CONTINGENT LIABILITIES AND COMMITMENTS**

Contingent liabilities and commitments, some of which are offset by corresponding obligations of third parties, arise in the normal course of business, including contingent liabilities in respect of guarantees and indemnities in connection with liquidity support operations. As at 31 December 2024 and 2023, there were no outstanding contingent liabilities. Further, the outstanding commitments relating to currency swap transactions (USD purchase against BD) as of 31 December 2024 amounted to BD 1,321 million (31 December 2023: BD 2,049 million).